جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

تقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية

Evaluate the effectiveness of internal control systems in commercial banks

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثين :

1. سيد محمد سيد علي.
2. أحمد النور محمد صالح.
3. إيناس أسامة أحمد حسن.
4. نوح كرم الطاهر عبد الرحيم.
5. محمد المجتبى زين العابدين حمد عبد العزيز.

إشراف :

أ.عثمان محمد مضوي

1437هـ - 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى :

{وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨ }

صدق الله العظيم

سورة البقرة الأية (48).

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

وإلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشئ

أقول لهم

أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي .

الشكر والعرفان

عملاً يقول المصطفى صلى الله علية وسلم (من لايشكر الناس لايشكر الله فلك الحمد ولك الشكر أولاً وأخيراً يالله .

ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا ، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي أ. عثمان مضوي بكلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه .

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية ، و الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا ، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث.

مستخلص البحث

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات ، هل يوجد تفعيل لدور أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية ؟ ، ماهي نقاط الضعف التي تحد من كفاءة أداء بلك الأنظمة ؟ ، ماهو أثر إستخدام التقنية الإلكترونية في البنوك التجارية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بها ؟ ، هل يطبق المصرف موضوع الدراسة نظام الرقابة الداخلية ؟

هدف البحث إلى التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ، بيان مفهوم البنوك التجارية وأهدافها ، معرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية ، توضيح أثر فعالية الرقابة الداخلية بالبنك ، دور الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات بالبنك ، دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري بالبنك ، وضع الإسلوب الأمثل والفعال لنظام الرقابة الداخلية للمصرف مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف بالبنك.

تكمن أهمية البحث في سلامة القطاع المصرفي وتلعب دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية الأمر الذي يتطلب التركيز على دور الرقابة الداخلية وعمليات الإشراف للحفاظ على سلامة المركز المالي وتحسين الأداء ، أهمية نظام الرقابة الداخلية كنظام يتم بواسطته الدور الفعال الذي تمثله الرقابة الداخلية في البنوك التجارية خلال توفر وسائل وإجراءات رقابية على النشاط فضلاً عن رسم السياسات المستقبلية ، فعالية التوظيف السليم للموارد المتاحة للبنك ليتمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الأرباح أو تقديم خدمة معينة ، إثداء البحث العلمي من خلال توفير مادة مرجعية توضح مساهمة أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء بالبنوك التجارية.

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة البنوك التجارية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية : ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

الفرضية الثالثة : الإعتماد على التقنية الإلكترونية في عمل البنوك التجارية يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، وجود رقابة داخلية في البنوك يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل ، وجود انظمة رقابة داخلية فعالة في البنوك تساعد المراقب الداخلي في أداء عمله بكفاءة ، وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في البنوك التجارية ، عملية الرقابة المستمرة تساهم في

معالجة الأخطاء في حينها مما يؤدي إلى تجنب المخاطر ، الرقابة تعتبر مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر ، المراجعون الداخليون الذين يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر ، وجود أنظمة إلكترونية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، الإعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية ، وجود أنظمة إلكترونية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء.

أوصى البحث بالأتي ، ضرورة عمل رقابة داخلية في البنوك لمعالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل ، أهميةعمل انظمة رقابة داخلية فعالة في البنوك لتأدية المراجع الداخلي عمله بكفاءة ، الكشف عن ضعف نظام الرقابة الداخلية لتقليل المخاطر في البنوك التجارية ، أهمية الرقابة المستمرة لمعالجة الأخطاء في حينها مما يؤدي إلى تجنب المخاطر ، ضرورة الرقابة لضبط سير العمل بالبنوك لتفادي المخاطر ، ضرورة وجود مراجعون داخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية والقوانين لتقليل المخاطر ، أهمية عمل أنظمة إلكترونية في البنوك لتقليل الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، التركيز على الأنظمة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

Abstract

The problem with the search in the questions, Is there an activation of the role of the internal control systems of commercial banks? , What are the weaknesses that limit the efficiency of the performance of PLC systems? , What is the impact of the use of electronic technology in the commercial banks on the efficiency of the internal control systems? , Is Bank applies the subject of the study the internal control system?

The research aims to identify the concept of internal control and its objectives, the statement of the concept of commercial banks and their objectives, knowing the problems and weaknesses that limit the efficiency of the internal control systems of commercial banks, to clarify the effect of the internal control effectiveness of the bank, the role of internal control in the discovery of errors and abuses Bank, the role of internal control in the development bank's administrative work, put the best method and effective internal control system of the bank leading to the achievement of the objectives of the Bank.

The importance of research in the health of the banking sector plays an important role in the economic life which requires a focus on the role of internal oversight and operations supervision to maintain the integrity of the financial position and improve performance, the importance of the internal control system as a system as a system is through him effective role posed by the internal control in commercial banks through the availability of means and procedures for monitoring the activity as well as future policy-making, the proper employment of the resources available to the Bank effective to be able to achieve the goals of increasing profits or provide a particular service, the breasts of scientific research by providing reference material describes the contribution of internal control to improve the performance of commercial banks' systems.

Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: There are significant differences between commercial banks efficiency and effectiveness of the internal control systems of relationship.

Traumatic II: weak internal control system leads to increased risks for commercial banks.

The third hypothesis: dependence on electronic technology in commercial banks work leads to raising the efficiency of the internal control system.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results thereof, the existence of internal control in banks helps in the treatment and abuses errors that occur during the work, and an effective internal control systems in banks to help internal auditor in the performance of his work efficiently, the presence of a weak internal control system works to increase the risk in commercial banks, a process constant surveillance contributes to handle errors in a timely manner, leading to risk aversion, controls are important in controlling the operation of banks, thereby reducing the risks, internal auditors who are working under the plans, programs and internal control procedures and laws lead to reduce risk, the presence of electronic systems in banks reduce errors, whether intentional or unintentional, rely on electronic systems to detect errors help raise the efficiency of the internal control system, having a good electronic systems inadequate to detect errors that occur so there must be Mracbeyen qualified.

Recommended search the following, the need for the work of internal control in banks for processing and excesses errors that occur during work, Ohmahaml effective internal control systems in banks to perform internal audit work efficiently detect the weakness of the internal control system to reduce risks in commercial banks, the importance of continuing to handle errors in a timely manner censorship thus avoiding risks, the need to control to adjust the workflow banks to avoid risks, the need for a auditors boarders are working under the plans, programs and internal control procedures and laws to reduce the risks, the importance of the work of electronic systems in the banks to reduce errors, whether intentional or unintentional, focusing on electronic systems in the discovery of errors to raise the efficiency of the internal control system.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ل
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : المراجعة الداخلية	
المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية	13
المبحث الثاني : أهمية المراجعة الداخلية في المصارف	22
الفصل الثاني : إدارة الأرباح	
المبحث الأول : مراحل تطور ومفهوم إدارة الأرباح	36
المبحث الثاني : طرق ودوافع إدارة الارباح	47
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	61
المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	65
المبحث الثالث : إختبار الفرضيات	90

الخاتمة	
أولاً : النتائج	106
ثانياً : التوصيات	107
قائمة المصادر والمراجع	109
الملاحق	115

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	66
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	67
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	68
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	69
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	70
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	71
(7/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	74
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	75
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	76
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	77
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	78
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	79
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	80
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	81
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	82
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	83
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	84
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	85
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	86
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	87
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	88
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	89
(1/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	90

(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	92
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	93
(4/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	95
(5/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	96
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	98
(7/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	99
(8/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	100
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	102
(10/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	66
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	67
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	68
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	69
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	70
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	71
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	75
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	76
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	77
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	78
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	79
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	80
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	81
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	82
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	83
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	84
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	85
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	86
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	87
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	88
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	89
(1/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	94
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	98

(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	103
(4/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	104

المقدمة

تشمل:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

تعتبر المصارف أحد الركائز الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي مرونة ، وزاد من أهميتها في عهدنا الحالي نسبة مساهمتها في تنمية مختلف القطاعات ، ويظهر دور نشاط المصارف من خلال ممارسته لدور الوساطة في الإستثمار وقبول الودائع وتبديل عمليات التجارة وغيرها ، ولما كانت الموارد التي يتم التعامل بها في هذا النشاط مكونه من النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية والأدوات التجارية التي لها سوق معتمدة وسريعة التداول لذلك تتطلب عنصر الرقابة الداخلية بصورة فعالة ومحكمة حتى تطمئن الإدارة العليا على كفاءة إستخدام مواردها . ولما كانت من أهم المؤسسات المالية التي تعمل في تطوير العمل الإقتصادي وتطوير التنمية الإقتصادية وهي معرفة كثير من المشاكل والمخاطر ، وحتى لاتحدث المشاكل التي تعيق عمل المصارف وتدخلها في مشكلة عدم الإستقرار وضعفها مالياً وإدارياً مما يؤدي إلى عدم القيام بدورها الإقتصادي ، لذلك يجب توفر نظام رقابة داخلية محكم ، لذلك فإن للرقابة لاسيما الرقابة الداخلية دور بارز ومهم في ترقية الأداء وتقليل المخاطر لذلك يجب الإهتمام بها وتطويرها وحدها بالكوادر المؤهلة التي تتمتع بالخبرة والكفاءة العالية .

مشكلة البحث

الرقابة الداخلية هي نظام لمتابعة الأداء وهي عملية متعددة يتم بمقتضاها التحقق من الأداء على التحول الذي حددته المعايير والأهداف الموضوعة .

ظهرت في الأونة الأخيرة مشكلة زيادة نسبة التعثر في البنوك التجارية فاقت المخاطر الكبيرة التي تهدد المصارف والقطاعات الإستراتيجية لما لها من أثار سالبة على الإقتصاد ككل.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الأتية :

1. هل يوجد تفعيل لدور أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية ؟
2. ماهي نقاط الضعف التي تحد من كفاءة أداء بلك الأنظمة ؟
3. ماهو أثر إستخدام التقنية الإلكترونية في البنوك التجارية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بها ؟
4. هل يطبق المصرف موضوع الدراسة نظام الرقابة الداخلية ؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في :

1. الأهمية العلمية

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية كعنصر مهم ، وهي التي تتمثل بوضوح في معايير دقيقة لقياس مدى فاعلية وكفاءة الخطط الموضوعة وضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية لزيادة درجة الإعتماد عليها ، وكذلك التأكد من إلتزام العملية بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة لأهمية دراسة الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي .

2. الأهمية العملية

وتستمد الدراسة أهميتها من :

أ. سلامة القطاع المصرفي وتلعب دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية الأمر الذي يتطلب التركيز على دور الرقابة الداخلية وعمليات الإشراف للحفاظ على سلامة المركز المالي وتحسين الأداء.

ب. أهمية نظام الرقابة الداخلية كنظام يتم بواسطته الدور الفعال الذي تمثله الرقابة الداخلية في البنوك التجارية خلال توفر وسائل وإجراءات رقابية على النشاط فضلاً عن رسم السياسات المستقبلية .

ج. فعالية التوظيف السليم للموارد المتاحة للبنك ليتمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الأرباح أو تقديم خدمة معينة .

د. إثداء البحث العلمي من خلال توفير مادة مرجعية توضح مساهمة أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء بالبنوك التجارية .

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الأتي :

1. التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها .
2. بيان مفهوم البنوك التجارية وأهدافها .
3. معرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية .
4. توضيح أثر فعالية الرقابة الداخلية بالبنك .
5. دور الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات بالبنك .
6. دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري بالبنك .
7. وضع الإسلوب الأمثل والفعال لنظام الرقابة الداخلية للمصرف مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف بالبنك .

فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة البنوك التجارية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية : ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

الفرضية الثالثة : الإعتماد على التقنية الإلكترونية في عمل البنوك التجارية يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر البيانات في :

المصادر الأولية :

إستخدام إستمارة الإستبانة

المصادر الثانوية :

المراجع ، الكتب ، الرسائل العلمية ، المجلات العلمية ، الإنترنت .

حدود البحث

تنحصر حدود البحث في :

الحدود المكانية :

بنك الخرطوم .

الحدود الزمانية :

2014 - 2015

هيكلية البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان ، مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية ، ويعرض من خلال المبحث الأول ، مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية ، المبحث الثاني ، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، الفصل الثاني بعنوان ، علاقة التمويل المصرفي بالرقابة الداخلية ، المبحث الأول ، مفهوم وأنواع التمويل المصرفي ، المبحث الثاني ، العلاقة بين التمويل المصرفي والرقابة الداخلية ، الفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول ، نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني ، تحليل البيانات وإختبار الفرضيات ، الخاتمة وتشمل ، النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة : عمار أحمد البدري ، 2001م [1]

تناولت مشكلة الدراسة إختلاسات وتلاعب بالأموال العامة خاصة في المصارف ، وتنويع طرق التلاعب وسوء إستقلال الأموال ، وذلك لعدم إستخدام الأساليب العلمية في الرقابة على الأموال في المصارف ، وتقليل من دور الرقابة الداخلية في متابعة وحصر المشاكل في المصارف ، ظهرت أهمية الدراسة في دور الرقابة الداخلية كأحد الأسباب الي تقلل من عمليات غسيل الأموال ، وتحافظ على الأموال العامة في المؤسسات المصرفية ، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب وسوء استقلال الأموال ، ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الرقابة على المال العام قليلة جداً بمقارنة الرقابة على الأموال الخاصة ، عدم وجود التكامل بين الرقابة الداخلية في المصارف والرقابة خارج المصارف ، أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم الرقابة المحاسبية وخاصة نظام الرقابة الداخلية التقليدية والإلكترونية الحديثة ، إنشاء وحدات متخصصة للرقابة الداخلية بقدر الأماكن عن الأختلاسات وسوء التلاعب .

يتضح بأن هذه الدراسة تناولت كيفية التقليل من سوء إستقلال الأموال العامة ، بينما تناول بحثنا دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري بالبنك .

2. دراسة : جهاد بدر ، 2004م [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : هل يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكولوجيا المعلومات ؟ ، هل يؤدي إتباع أساليب رقابة الأجهزة إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية ؟ ، ظهرت أهمية الدراسة بإحتياج المساهمون من أجل الإطمئنان على حسن إدارة أموالهم إلى معلومات موثوق بها ، ولايتم ذلك إلا بوجود نظم رقابية كفئة وشاملة توفرها تكنولوجيا المعلومات نظراً لأهمية المراجع الخارجي للجهات الداخلية والخارجية والذي يشهد فيه مدى سلامة وعدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز الحالي ، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم الرقابة الداخلية وإتباع أساليب الرقابة التنظيمية ورقابة الأجهزة ومعالجة البيانات والمدخلات والمخرجات التي تؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات قد ساهمت بشكل ملحوظ في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية إلا أن لها

([1]) عمار أحمد البدوي ، **دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة** ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2001م) .

([2]) جهاد بدر ، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م) .

سلبيات منها غياب التوثيق المستندي لأغلب عمليات النظام المحاسبي وتعقيد إجراءات المحاسبة المعالجة المحاسبية بشكل عام ، أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات الأجنبية تكنولوجيا المعلومات وتفعيلها في جميع أنظمتها وفي نظامها المحاسبي حتى تتمكن من مواكبة متطلبات العصر وتلبية متطلبات الأسواق العالمية ودخولها بركيزة تنافسية قوية .

يلاحظ الباحثين أن هذه الدراسة بحثت في دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية بينما يختلف عنها بحثنا في أنه يبحث في دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري في البنك .

3. دراسة : صلاح عبد الله حسن ، 2005م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إزدياد أعباء الإدارة ومتطلبات قيادة المشروعات الجديدة وضرورة قيام نظام محاسبي سليم وتقيم مستمر للسياسات والنظم والإجرءات الموضوعة وأهمية الرقابة الداخلة كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء وحوجة إعتماد المراجع الخارجي في المقام الأول على نظام الرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى عرض وقياس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه وتقييمه ودرجة الإعتماد عليه ووضع الأسس التي من خلالها يتم تصميم أنظمة محكمة للرقابة الداخلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، من الأولويات الأساسية لدى المراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة تقيم نظام الرقابة الداخلية والذي يتم تقيمه وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة ، ويم من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على قرارات الإدارة ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير وإستخدام التقنية الحديثة والموازنات التحليلية والإلتزامات بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية والذي يتم تقيمه وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة ، ويتم من خلال التقارير المالية والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على تأثيرات الإدارة ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير وإستخدام التقنية الحديثة والموازنات التحليلية والإلتزام بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية وضبط العمل ، يعتمد التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية على مدى كفاءة التطبيق العملي للنظام بالمنشاة ، وأن يتناسب حجم عينة الأختبارات التي يجريها المراجع مع ذلك التقييم.

يلاحظ الباحثين أن هذه الدراسة تطرقت لتأثير تقييم الرقابة الداخلية على عمل المراجع الخارجي بينما تطرقة بحثنا إلى دور الرقابة الداخلية في إظهار الأخطاء والتجاوزات بالبنك .

([1]) صلاح عبد الله حسن ، **تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2005م) .

4. دراسة : عمر مبشر مصطفى ، 2006م [1]

تناولت مشكلة الدراسة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الرقابة على المصارف ، ومدى إمكانية الإعتماد على التحليل المالي بشكل أساسي للرقابة على المصارف ، ومدى تنفيذ سياسات البنك المركزي لمراقبة المؤسسات المصرفية لحمايتها من المخاطر مثل غسيل الأموال ، إهتمت الدراسة لتعرض المصارف في السودان لنوع من التذبذب ، وإنهيار وتصفية بعضها ، هدفت الدراسة إلى إمكانية وضع التحليل المالي بطريقه المختلفة كأساس لمراقبة المؤسسات المصرفية ، التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم الرقابة الداخلية ، وضع الحلول المناسبة لنظم الرقابة الداخلية ، ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، قلة الخبرة للكوادر العاملية في المصارف ، تأثر المصارف ذات الربحية العالية بقلة السيولة مما يهدد إستمراريتها ، تركيز المصارف على خدماتها على المرابحات ، أوصت الدراسة بضرورة توزيع فروع المصارف على الولايات بحسب حجم الموارد الإقتصادية المتوفرة في الولاية ، دراسة تكاليف الخدمات المصرفية حتى لاتزيد التكاليف على العائد من الخدمة المتوفعة مما يسبب خسائر للمصارف .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مدى إمكانية الإعتماد على التحليل المالي بشكل أساسي للرقابة على المصارف ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا في لدور أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية .

5. دراسة : ناهض محمد نمر ، 2006م [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في توقف بعض المصارف الإسلامية عن العمل في السودان لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في عملها ، عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية فيها للتطور المريع في تكنولوجيا المعلومات ، مثل تصفية بنك نيماسية عام 1999م وتصفية بنك الصفا عام 2000م وتم خصخصت البنك العقاري السوداني وتحويل ملكيته من الحكومة لمستثمر عربي ليصبح إسمه البنك العقاري التجاري ، كما تم تصفية بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في فلسطين وبيع كافة أصوله للبنك الإسلامي الفلسطيني ، تناولت الدراسة أهمية الإلتزام بالسياسات والأنشطة والقوانين المالية التي تحكم عمل الرقابة الداخلية ، إبراز الخطوات والأساليب التي تساعد على رفع كفاءة وأداء المصارف الإسلامية ، إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يسعون دائماً للحصول على بيانات ومعلومات محاسبية موثوق بها لمتابعة استثماراتهم بالمصارف الإسلامية ، ولايمكن الإعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة نظام الرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى إبراز المقومات الرئيسية الفعالة لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها ، ، إستخدمت الدراسة

([1]) عمر مبشر مصطفى ، **إستخدام التحليل المالي في الرقابة على المصارف بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م) .

([2]) ناهض محمد نمر ، إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية ، (الخرطرم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2006م) .

المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يساعد الإهتمام بالتدريب المستمر في التطوير وإستخدام التقنيات الحديثة والإلتزام بالسياسات الإدارية على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وعلى ضبط العمل ، كما يقلل من فرص التلاعب وتساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة للمصارف ، يعتمد حجم الإختبارات التي يجريها المراجع الخاري في المصارف الإسلامية على وجود وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، فكلما كان هناك نظام للرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة كلما كان حجم عينة الإختبارات قليلة والعكس صحيح ، يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، أوصت الدراسة بضرورة إستخدام الدورات المحاسبية ، الفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات بدقة بغرض توثيق معاملات المصارف الإسلامية والتأكج من سلامتها وإكتمال تسجيلها والإهتمام بالتدريب المستمر والتطوير .

يتضح بأن هذه الدراسة قدمت مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية بينما تناولت دراستنا أثر دور الرقابة الداخلية على المصارف التجارية .

6. ساتي عثمان ساتي ، 2007م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية والكيفية التي يتم بها الحصول على كافة الأدلة والبراهين التي تمكن من إجراء الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية لتقدير إمكانية الإعتماد عليها عند إبداء المراجع لرأيه الفني عن الفحص مدى صدق وعدالة التقارير المالية المنشورة ، تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الشركات حيث إتسعت هذه الشركات وأصبح إجراء المراجعة تفصيلية أمراً مستحيلاً لذلك فإن الرقابة الداخلية من الأهمية بمكان لإدارة المشروع من جهة وللمراجع الخارجس من جهة أخرى لأن إدارة المشروع تريد أن تطمئن على سلامة جميع العمليات داخل المشروع ، ومن جهة أخرى فإن الوحدة المحاسبية حيث يوسع المراجع من الفحص إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف والعكس إذا وجد نظاماً محكماً للرقابة الداخلية ، هدفت الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على أثره في إعداد القوائم المالية المنشورة وليست عملية ترشيد القرارات ، ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة حجم الإختبارات التي يقوم بها المراجع ، تعتبر المعلومات المحاسبية مصدراً رئيسياً لعملية إتخاذ القرارات الرشيدة ، قيام المراجع الخارجي بتقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية يشمل المراجعة ، أوصت الدراسة بضرورة زيادة كمية الإختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية ، ضرورة التطبيق العلمي لنظام الرقابة الداخلية حتي يؤدي إلى

([1]) ساتي عثمان ساتي ، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2007م) .

جودة المعلومات المحاسبية ، على المراجع الخارجي دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة التقارير المالية المنشورة.

يتضح بأن هذه الدراسة تمثلت في أثر جودة التقارير المالية المشورة بينما تمثلت دراستنا في الرقابة الداخلية وأثرها على المصارف التجارية .

7. دراسة : الحاج آدم أحمد ، 2007م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأداء المالي بالوحدات الحكومية يمتاز بتعدد جوانبه ، الأمر الذي جعل نظام الرقابة الداخلية يحتاج إلى مزيد من تفعيل الضوابط والسياسات اللازمة لمواكبة إجراءات الرقابة على الأداء المالي في جوانبه المختلفة ، هدفت الدراسة إلى مدى مفهوم وأهداف ومقومات نظم الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه لرفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن تناسق النظام المحاسبي الحكومي مع بنود الموازنة العامة للدولة حسب لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م يؤدي إلى فاعلية النظام مما ينعكس ذلك على تحسين الإداء المالي في الوحدات الحكومية ، أوصت الدراسة بضرورة وجود الترابط بين النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة مع الإلتزام بلائحة الإجراءات المالية ، وضرورة تمتع المراجع الداخلي بالإستقلال الكامل وتبعيته لأعلى مستوى إداري في الوحدة الحكومية حتى تكون النتائج التي توصل إليها موضوعية .

يتضح بأن هدف هذه الدراسة تمثل في مدى مفهوم وأهداف ومقومات نظم الرقابة الداخلية بينما يهدف بحثنا إلى التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها .

8. دراسة : أسامة محمد صالح ، 2008م [2]

تناولت مشكلة الدراسة عدم التفعيل والإلتزام بالسياسات السليمة وضعف نظام الرقابة الداخلية وإنعدام الثقة في مخرجات النظام المحاسبي التي تقدمها الشركات للمستخدمين أدى بدوره إلى تدهور الشركات وإفلاسها وفقدان الثقة من قبل المستخدمين المختلفين ، تكمن أهمية الدراسة في شفافية الإفصاح عن المعلومات اللازمة للمساعدة في ترشيد القرارات ، زيادة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الملائمة للمساعدة في إتخاذ القرارات ، هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة مفهوم وأهمية الحوكمة وأثرها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود علاقة بين مفهوم الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية ،

([1]) الحاج آدم أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .

([2]) أسامة محمد صالح ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م) .

وتطبيق الحوكمة بالمصارف يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وتطبيقها يزيد من درجة الإعتماد على المعلومات المحاسبية ، أوصت الدراسة بضرورة مراقبة المصارف السودانية وذلك تحت إشراف بنك السودان المركزي ، ويجب أن يتبع نظام الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة بجميع المصارف السودانية .

يتضح بأن أهمية هذه الدراسة تمثلت في شفافية الإفصاح عن المعلومات اللازمة للمساعدة في ترشيد القرارات ، بينما يهدف بحثنا إلى توضيح أثر فاعلية الرقابة الداخلية بالبنك .

9. دراسة : ميادة أبوبكر قسم السيد ، 2008م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة تعثر البنوك وتطور وسائل الخدمات المصرفية زاد من العبئ الموكل إلى أنظمة البنوك التجارية ، تناولت أهمية الدراسة في سلامة القطاع المصرفي تلعب دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية الأمر الذي يتطلب التركيز على دور الرقابة الداخلية وعمليات الإشراف للحفاظ على سلامة المراكز المالية وتحسين الأداء ، فاعلية التوظيف السليم للموارد المتاحة لدى البنك للمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الأرباح وتقديم خدمة معينة ، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وأثر فاعليتها في إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءتها ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في تحسين الإداء بصورة فاعلة من خلال تصحيح الإنحرافات في الأداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين ، يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنوك التجارية ضماناً كافياً لزيادة الكفاءة التشغيلة والإلتزام بالضوابط المحاسبية والمصرفية ، أوصت الدراسة بضرورة تقييم ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية لضمان مواكبة التطورات في العمل المصرفي والإهتمام بتأهيل المراجعين الداخلين في البنوك التجارية وإستخدام برامج المراجعة الإلكترونية .

يتضح بأن هذه الدراسة إهتمت بدور الرقابة الداخلية في ترقية الأداء بالبيوت التجارية ، بينما يهتم بحثنا بدور الرقابة الداخلية على كفاءة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية .

10.دراسة صلاح خضر أحمد ، 2008م [2]

تكمن مشكلة الدراسة في أن القطاع المصرفي السوداني يعاني الكثير من أوجه القصور في منح القروض والإئتمان والتسهيلات الإئتمانية ، ظهرت أهمية الدراسة في دور الرقابة المصرفية ومدى تقبلها للمخاطر والتهديدات كغسيل الأموال وقلة السيولة ، هدفت الدراسة إلى التوفيق والتنسيق بين المصرف والعميل لتفادي

([1]) ميادة أبوبكر قسم السيد ، **دور الرقابة الداخلية في ترقية الأداء بالبيوت التجارية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .

([2]) صلاح خضر أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي بالمصارف التجارية في السودان** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .

المخاطر الإئتمانية المصرفية التي تحدث ، وذلك بإنشاء وإعتماد إدارة سليمة ومتطورة للحد من المخاطر الإئتمانية المصرفية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، الإطلاع التام على القواعد والإعراف الدولية للتقليل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان ، وجود نظام محاسبي مالي فعال على أساس أليات التغزية الإرتجاجية يساهم في تخفيض مخاطر الإئتمان المصرفي ،إستخدام النظم التقليدية يساهم في زيادة مخاطر الإئتمان المصرفي ، أوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية للحد من مخاطر الإئتمان المصرفي .

يتضح بان مشكلة هذه الدراسة تمثلت في أن القطاع المصرفي السوداني يعاني الكثير من أوجه القصور في منح القروض والإئتمان والتسهيلات الإئتمانية بينما تمثلت مشكلة دراستنا في أثر إستخدام التقنية الإلكترونية في البنوك التجارية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بها .

الفصل الأول

الرقابة الداخلية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية .

المبحث الثاني : خصائص ومقومات وأنواع الرقابة الداخلية .

المبحث الأول

مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

أولاً : مفهوم الرقابة الداخلية

بدأ مفهوم الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط إلى حماية النقدية بإعتبارها أكثر أصول المؤسسة تداولاً ، ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراجعة النقدية وحركة تداوله . وإتسع نطاق هذه الإجراءات فيها ليكون في مجموعها ما كان يطلق عليه الضبط الداخلي الذي كان يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من إحتمال الإخطاء والغش ، ثم توسع المفهوم بعد ذلك وأصبح يشمل حماية أصول المؤسسة من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الإعتماد عليها [1] .

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICBA الرقابة الداخلية على أنها تشمل : الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة .

ومن هذا التعريف نيتنتج بأن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هي :

1. حماية أصول المشروع من الإختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع .
2. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات .
3. تنظيم المشروع لتوضيح الصلاحيات والسلطات والمسئوليات .
4. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية .
5. تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية [2] .

تعريف الرقابة الداخلية

هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات المتكاملة التي تضعها إدارة المنشأة وتكون مسئولة عن متابعة تنفيذها من خلال العاملين لديها وذلك لتوفير تأكيد معقول بتحقيق أهداف المنشأة الموضوعة [3] .

([1]) د. منير إبراهيم هنري ، **إدارة الينوك التجارية – مدخلات إتخاذ القرار** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000م) ، ص 121 .

([2]) د. خالد أمين عبد الله ، **علم التدقيق الحسابات الناحية النظرية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ص ص 228 ، 229 .

([3]) د. ثناء علي القباني ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2006 ،) ، ص 122 .

العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة

تعرف نشرة المعايير رقم (1) الرقابة الداخلية على أنها خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة إمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية .

ويهتم المراجع بصفة خاصة بهدى فعالية الرقابة الداخلية في حماية أصول المؤسسة وتوفير بيانات دقيقة يمكن الإعتماد عليها كما يود أن يعرف ما إذا كانت في إستطاعة التأكد بدرجة حدوث أخطاء جوهرية أو تلاعب بالقوائم المالية ويعتمد المراجع بدرجة معقولة إعترافاً منه بعدم معقولية زيادة تكلفة نظام الرقابة الداخلية عن قيمة المنافع المتوقعة أن يحققها النظام [1] .

النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

تهتم المراجعة الداخلية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي بالتأكد من أن كافة العمليات قد تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط لها وأن كافة العمليات والأحداث الأخرى قد تم تسجيلها بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المالية التي تخصصها وكذلك التأكد على أن الإطلاع على الدفاتر يتم فقط حسب قرارات الإدارة وأنه يتم مقارنة القيمة الدفترية للأصول مع الأصول الموجودة فعلاً .

وأشارت الإصدارات المهنية الدولية للمراجعة إلى أن نظام الرقابة الداخلية لايستطيع أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة بأن أهداف الرقابة قد تم تحقيقها وذلك للعديد من الإسباب ولعل من أهمها [2] :

1. عدم إمكانية زيادة تكلفة الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تطبيق النظام .
2. معظم إجراءات الرقابة الداخلية تتم على العمليات المتكررة وليس على العمليات غير المتكررة .
3. إمكانية حدوث تواطؤ بين الإداريين والموظفين وأطراف من خارج أو داخل المؤسسة .

أهداف نظام الرقابة الداخلية

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في [3] :

التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها .

([1]) د. وليم توماس ، أمرسون هناي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1989م) ، ص ص 365 ، 366 .

([2]) د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2003م) ص ص 131 ، 132 .

([3]) وليم توماس ، أمرسون هناي ، **مرجع سابق** ، ص ص 370 ، 371 .

ويمكن تحقيق هذا الهدف في المؤسسات الصغيرة من خلال التعليمات الشفوية تحت إشراف صاحبي المؤسسة مباشرة على سير الأعمال على أساس يومي .

ويمكن تقسيم أهداف الرقابة الداخلية إلى :

1. الأهداف الرئيسية للنظام وهي التوفيق بين تصرفات العاملين وسلوكهم والأهداف التشغيلية لأصحاب المؤسسة .
2. الأهداف التشغيلية وتنقسم إلى :

أ. الرقابة المحاسبية وهي : حماية الأصول وحماية السجلات والتأكد من الحصول على بيانات محاسبية يمكن الإعتماد عليها .

ب. الرقابة الإدارية وهي : تنمية كفاءة التشغيل ، الحث على إتباع سياسات وتعليمات الإدارة ، تحقيق إحتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة .

إجراءات التحقق الداخلية

يعتبر إستخدام أشخاص مستقلين لفحص عملية معالجة وتسجيل عملية المبيعات أمراً جوهرياً للوفاء بكل من أهداف المراجعة الستة المرتبطة بالعمليات وكأمثلة على تلك الإجراءات مايلي [1] :

1. المحاسبة عن التسلسل الرقمي للمستندات المرفقة مسبقاً .
2. إختيار دقة أعداد المستندات .
3. فحص التقارير الخاصة بالبنود غير العادية وغير الصحيحة .

القصور في الرقابة الداخلية

لاتوفر الرقابة الداخلية ضماناً قاطعاً لتحقيق أهداف الإدارة نتيجة لبعض أوجه القصور التي تلازم النظام المطبق مثل [2] :

1. تتوقع الإدارة أن يكون نظام الرقابة الداخلية مجدياً إقتصادياً بمعنى أن لاتكون تكلفته غير متناسبة مع الخسائر المتوقعة نتيجة الغش أو الخطأ .
2. توجه نظام الرقابة عادة إلى أنواع العمليات العادية المتوقعة دون العمليات غير العادية.
3. الأخطاء البشرية المحتملة الناتجة عن الأهمال ، الشرود الزهني ، سوء التقدير أو عدم فهم التعليمات.
4. إمكانية مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقها .
5. إمكانية التحايل على نظم الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل المنشأة أو خارجها .

([1]) أمين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة المعلومات المحاسبية ومسئوليات التقدير** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2009م ، ص 39 .

([2]) وجدي حامد حجازي ، **المعايير الدولية للمراجعة – شرح وتحليل** ، (القاهرة : دار التعليم الجامعي ، 2010م) ، ص 107 .

6. عدم ملائمة إجراءات الرقابة نتيجة تغير الظروف وبالتالي عدم الإلتزام بها .

إبداء رأي المراجع في تقرير الإدارة عن مدى فعالية الرقابة الداخلية

قد نصت الإصدارات الأمريكية عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في حالة تحديد الإدارة لمسئولياتها عن تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً لمقاييس التقييم الصادر من المؤسسات المختصة ، ومن ناحية أخرى حددت الإصدارات المهنية الأمريكية ضرورة قيام مراجع الحسابات الخارجي بالخطوات التالية لأغراض أداء مهمة إبداء الرأي في تقرير الإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية[1] :

1. تخطيط أعمال فحص هيكل الرقابة الداخلية .
2. الحصول على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية .
3. تقييم مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية .
4. إختبار وتقييم مدى فعالية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية .
5. إعداد تقرير المراجعة الذي يتضمن إبداء الرأي في تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

حجم العمل على الرقابة الداخلية

يؤثر حجم العمل بشكل كبير على طبيعة الرقابة الداخلية وصور الرقابة الخاصة ومن الواضح أنه من الصعب أن يتم تحديد ملائم للفصل بين الواجبات في الشركة الصغيرة وسيكون أيضاً أمداً غير منطقي أن يتم توقع وجود إدارة مراجعة داخلية في منشأة صغيرة ومع ذلك إذا تم فحص المكونات الفرعية للرقابة الداخلية سيصبح واضحاً أن معظم هذه المكونات الفرعية قابلة للتطبيق في كل من الشركات الكبرى والصغرى على السواء .

وعلى الرغم من أنه لايعد أمراً ماعارفاً عليه أن يتم صياغة السياسات في كتيبات إستخدام ، إلا أنه من المؤكد أن يتوافر لدى الشركات الصغرى أفراد أكفاء يؤثق بهم يملكون خطوط واضحة للسلطة ، إجراءات ملائمة للترخيص ، تنفيذ وتسجيل العمليات المالية ، الرقابة المادية على الأصول والدفاتر ، وإلى درجة الفحص الداخلي المستقل للإدارة .

ويمثل عنصر الرقابة الأساس المتاح في الشركة الصغيرة في معرفة وإهتمام الشخص في قمة الشركة وهو غالباً يكون المالك الذي يدير الشركة حيث يمكن كل من الإهتمام الشخصي والعلاقة الوثيقة مع العاملين من إجراء تقييم أهلية أو صلاحية العاملين والعمالة المحتملة للنظام ككل [2] .

متطلبات فعالية الرقابة الداخلية

([1]) عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 154 .

([2]) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض : المملكة العربية السعودية ، 2005م) ، ص 390 .

يمكن للباحث القول بأن فعالية الرقابة الداخلية هي جوهر قانون سارينز أوكسلب وقد فرض هذا القانون عدة متطلبات لتصميم وتقيم هيكل رقابة داخلية فعال ثم إعداد تقرير عن فالية هذا الهيكل وذلك من خلال الفقرة (404) ولضمان تفعيل هذه الفقرة لقد أصدر مجلس الرقابة على إعمال مراقب حسابات الشركات المقيدة بالبورصة معيار المراجعة رقم (2) ليكون مرشداً لتفعيل هذه الفقرة وسوف يقوم الباحثون بعرض وتحليل هذه المتطلبات وأيضاً مسئولية كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي وكذلك لجنة المراجعة والبورصة في تقليل تلك المتطلبات وذلك من خلال عرض وتحليل كل من الفقرة (404) ومعيار المراجعة رقم (12) [1] .

متطلبات الفقرة (404)

هي أحد بنود قانون سارينز أوكسلب والتي تتطلب من الشركات المساهمة المسجلة بأن تقييم وتفصح عن فعالية الرقابة الداخلية بها كما هو الحال بالتقارير المالية ، ويجب على المراجعين الخارجيين أن يصدقو على هذا الإفصاح وهذه الفقرة تشتمل على مكونين رئيسيين هما [2] :

المكون الأول : تقرير الإدارة ، وتؤكد الإدارة من خلاله مسؤلياتها بالإحتفاظ برقابة داخلية كافية والتصديق على فعاليتها في إنتاج تقارير مالية موثوق بها .

المكون الثاني : تقرير المراجع ، ويصدره المراجع الخارجي بعد أن يتحقق من فعالية الرقابة الداخلية للشركة في نهاية السنة المالية وذلك في تقدير مستقبل أو مدمج مع تقريره عن القوائم المالية .

العلاقة بين المخاطر ونظم الرقابة الداخلية

توضح تلك الخصائص التفاعلات المتبادلة والعلاقة بين المخاطر والرقابة الداخلية وهي كما يلي [3] :

1. لايمكنك تقييم نظم الرقابة الداخلية إلا إذا كان لديك فهم للمخاطر المرتبطة .
2. إن المخاطر التي تؤثر على الأصول المختلفة وبعض الإصول يمكن أن تكون أكثر أهمية للمنظمة من المنظمات الأخرى .
3. إن كمية ومقدار وحجم الأصول المختلفة وبعض الأصول يمكن أن تكون أكثر أهمية للمنظمة من المنظمات الأخرى .

([1]) رشا الغول ، **متطلبات الرقابة الداخلية في ظل قانون SOX وأثرها على أخذ المعلومات – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : مكتبة الوفاء القانونية ، 2013م) ، ص 54 .

([2]) المرجع السابق ، ص ص 55 ، 56 .

([3]) أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص ص 674،675.

4. إذا لم يكن هناك نظم رقابة داخلية تعمل بشكل ملائم فلن يتبع ذلك أن كافة المخاطر سوف تحدث بمعنى أن هناك درجات لإحتمال حدوثها .
5. إن نظم الرقابة الداخلية المانعة تعتبر أكثر فعالية من نظم الرقابة الإستكشافية .
6. إن كافة نظم الرقابة الداخلية المانعة ذات درجات من الفعالية التي تعتمد على المخاطر التي تهتم بها.
7. من المعتاد تماماً أن يكون مطلوب وجود أكثر من نظام رقابي واحد للحد تماماً من المخاطر المحتملة.
8. إن درجة الشمول التي يتم تطبيق نظام الرقابة الداخلية خلالها سوف يؤثر على فعالية ذلك النظام .

مكونات الرقابة الداخلية

وتشمل الرقابة الداخلية خمس فئات من عناصر الرقابة تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير تأكيد مناسب على تحقيق الرقابة الخاصة بالإدارة ويطلق عليها الرقابة الداخلية هي [1] :

1. بيئة الرقابة .
2. تقدير الخطر .
3. أنشطة الرقابة .
4. المعلومات والتوصيل .
5. المراقبة .

أولاً : بيئة الرقابة

تمثل جوهرية الرقابة الفعالة في المنظمة تداه إدارتها فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شئ هام سيدرك باقي الأفراد في المنظمة لذلك سيستجيبون لذلك من خلال تنفيذ الرقابة الموضوعة وحتى يمكن فهم وتقييم بيئة الرقابة سيتم تقدير شرح للمكونات الفرعية التي يجب على المراجع أن يأخذها في الإعتبار وهي [2] :

1. الإستقامة والقيم الأخلاقية

تعد الإستقامة والقيم الإخلاقية منتجاً للمعايير الأخلاقية والسلوكية بالوحدة وكيف يمكن توصيلها والإلزام بها في الممارسة وتشمل تصرفات الإدارة لإذالة أو تحقيق الحوافز أو الأغراض التي تدفع إلى إرتكاب تصرفات غير مستقيمة أخلاقياً وتشمل أيضاً معايير القيم الأخلاقية والسلوكية الخاصة بالوحدة إلى الأفراد من خلال السياسات الموضوعة وميثاق السلوك .

2. الإلتزام بالصلاحية

([1]) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، **مرجع سابق** ، ص 382 .

([2]) أمين السيد أحمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 576 .

تتمثل الصلاحية في المعرفة والمهارة الضرورية لتنفيذ الأفراد للمهام المكلفين بها ويشمل الإلتزام بالصلاحية الإعتبارات التي تحددها الإدارة لمستويات الصلاحية للأعمال المحدودة .

3. مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة

يتمثل مجلس الإدارة الجيد في المجلس الذي يعمل بشكل مستقل عن الإدارة ويقوم أفراده بمتابعة وفحص أنشطة الإدارة ، يجب على كافة الشركات التي تتعامل مع هيئة سوق المال بنيويورك أن تشكل لجنة للمراجعة تتكون أساساً من أعضاء مجلس الإدارة الذين لايحتفظون بمواقع إدارية .

4. فلسفة الإدارة وإسلوب التشغيل

توفر الإدارة عبر الأنشطة التي تقوم بها إشارات واضحة للعاملين عن مدى أهمية الإدارة وعلى سبيل المثال هل تتحمل الإدارة المخاطر الكبيرة ؟ أم هل تكره الإدارة المخاطر ؟ هل تم وضع خطط الأرباح وبيان الموازنة على أنها أفضل مايمكن من خطط أم على أنها أكثر إحتمالاً ؟ .

5. الهيكل التنظيمي

يعرف الهيكل التنظيمي للوحدة خطوط السلطة والمسئولية الموجودة لها ومن خلال فهم الهيكل التنظيمي لدى العميل يستطيع المراجع أن يتعرف على الإدارة والعناصر الوظيفية للعمل وإدراك كيف يتم تنفيذ الرقابة .

6. تعين السلطة المسئولة

بالإضافة إلى الجوانب غير الرسمية للإتصال التي سبق ذكرها تعد الطرق الرسمية للتوصيل بخصوص السلطة والمسئولية والامور المشابهة المرتبطة بالرقابة جوانب هامة أيضاً . وقد تشمل تلك الجوانب عناصر مثل المزكرات من الإدارة العليا بخصوص أهمية الرقابة والإمور المرتبطة بها .

7. سياسات وممارسات الموارد البشرية

يتمثل الجانب الأهم في الرقابة الداخلية في الأفراد ، فإذا كان العاملين أكفاء يمكن أن لاتوجد عناصر الرقابة الأخرى ومع ذلك يمكن أن ينتج قوائم مالية موثوق بها ، حيث يستطيع الأفراد الأمناء العمل بمستوى عالي من الجودة على الرغم من وجود عناصر قليلة من الرقابة تدعمهم ، وجتى إذا كانت هنالك عدداً من العتاصر الأخرى للرقابة يمكن للعاملين غير الأمناء أن يخفضو من جودة النظام [1] .

ثانياً : تقدير الخطر

يمثل تقدير خطر التقدير المالي تعريف الإدارة وتحليلها للأخطاء الخاصة بإعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وعلى سبيل المثال إذا قامت الشركة على نحو متكرر من بيع منتجاتها بسعر يقل عن تكلفة المخزون بسبب التغيرات التكنولوجية السريعة فمن الضروري للشركة أن تضع الرقابة الملائمة للتغلب على خطر الزيادة في المخزون ، ويختلف تقدير الإدارة للخطر ، ولكن يرتبط بشكل وثيق مع تقدير المراجع للخطر ، حيث تقوم الإدارة بتقييم الأخطار كجزء من تصميم وتشغيل

([1]) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، **مرجع سابق** ، ص 383 .

الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والمخالفات ، ويقيم المراجعون الأخطار لتحديد حجم الأجلة الضرورية في المراجعة ، فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للأخطاء وإستجابت لها على نحو مناسب سيقوم المراجع بجمع عدد أقل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعرف أو الإستجابة للأخطاء الهامة .

ثالثاً : أنشطة الرقابة

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات بالإضافة إلى تلك السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأربعة الأخرى التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية في أي وحدة ومع ذلك يمكن أن تصنف الأنشطة الرقابية إبى الفئات التالية :

1. الفصل الملائم بين الواجبات .
2. التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة .
3. المستندات والسجلات الملائمة .
4. الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر .
5. الضبط المستقبلي .

رابعاً : المعلومات والتوصيل (الإعلام)

يتمثل الغرض من نظام المعلومات والتوصيل المحاسبي في تعريف تجميع ، تبويب ، تحليل والتقدير عن العمليات المالية للوحدة وتحليل المسؤلية عن الأصول المرتبطة بها ويوجد لنظام المعلومات والتوصيل المحاسبي عدداً من المكونات الفرعية تشكل أساساً من مجموعات العمليات المالية مثل المبيعات ومردودات المبيعات ، المتحصلات ، الحيازة وغيرها [1] .

ويجب أن يجقق النظام المحاسبي لكل مجموعة من العمليات المالية المرتبطة بأهداف المراجعة وعلى سبيل المثال يجب أن يتم تصميم النظام المحاسبي للمبيعات بما يؤدي إلى التحقق من أن يتم تصميم النظام المحاسبي للمبيعات بما يؤدي إلى التحقق من أن كافة البضائع المشحونة بواسطة الشركة قد يتم تسجيلها على نحو صحيح كمبيعات وأن ذلك قد تم في القوائم المالية بالفترة المناسبة . ويرجى أن لايتم بالنظام تسجيل مزدوج للمبيعات وأن يم تسجيل المبيعات التي لم يتم شحنها (هدف الوجود) أما في الشركات الصغيرة التي يوجد فيها نشاط كبير للملاك يمكن أن يوفر نظام بسيط للمحاسبة الإلكترونية يتم تنفيذه أساساً بواسطة محاسب أمين وكفؤ فقط نظاماً محاسبياً للمعلومات بشكل ملائم ، أما الشركات الكبرى فيتطلب الأمر توافر نظاماً أكثر تعقيداً فيجب أن يتم فيه تعريف المسئولية على نحو دقيق ووضع إجراءات مكتوبة .

([1]) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، **مرجع سابق** ، ص 382 .

خامساً : المراقبة

تتعلق أنشطة المراقبة بالبقرير المستمر أو التقرير الفتري لجودة أداء الرقابة الداخلية تقوم به الإدارة بتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها ، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغير في الظروف المحيطة ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل من مصادر متنوعة تشمل : دراسة الرقابة الداخلية الحالية ، تقارير المراجع الداخلي ، التقدير الإستثنائي على أنشطة الرقابة ، تقارير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية والنقدية المرتدة من العاملين وشكاوي العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير .

المبحث الثاني

خصائص ومقومات وأنواع الرقابة الداخلية

خصائص الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدد من الخصائص الأساسية وهي الفصل بين المسئوليات ، وضوح خطوط السلطة والمسئولية ، كفاءة الموظفين ، يلامة السجلات ، إجراءات التصديق على المعلومات ، حماية الأصول والسجلات متابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية [1] .

ومن خصائص الرقابة الداخلية الفعالة [2]

1. مسار جيد للمراجعة يسمح بالتعرف على الأحداث التي قامت بها المنظمة .
2. كفائة الموظفين حيث يؤدي عدم كفاءة الموظفين لعدم الكفاءة في إستخدام الموارد .
3. الفصل بين المسئوليات بحيث يتم التقليل من إحتمال الغش أو حدوث المخالفات .
4. تقارير الأداء الملائمة والتي تعتبر العمود الفقري لنظام الرقابة الإدارية حيث أن هدفها إمداد الإدارة بالمعلومات المناسبة .

أيضاً يتميز نظام الرقابة الداخلية السليم بعدد من الخصائص هي [3]

1. وجود خطة تنظيمية سليمة للمنشأة توضح الإدارات الرئيسية وتحديد مسئوليات وسلطات هذه الإدارة بدقة تامة .
2. وجود خطة محاسبية مع تصميم النماذج التي تستخدمها الإدارة المشار إليها في تنفيذ أعمالها ، وتحديد خط سيرها .
3. وضع إجراءات تفعيلية يراعى فيها تقسيم العمل لتوضيح مسفية تنفيذ الواجبات الموكلة إلى كل موظف.
4. إختيار الموظفين بعناية ووضعهم في المناصب التي يمكنهم تحمل مسئولياتهم .

الخصائص الأساسية لأي نظام مناسب للرقابة الداخلية تتضمن :

1. خطة تنظيمية تكفل حسن سير العمل وإنتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الإختصاص .

([1]) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **مرجع سابق** ، ص 93 .

([2]) عوض محمد الكفراوي ، **مرجع سابق** ، ص 65 .

([3]) محمد السيد الجزار ، **المراقبة الداخلية** ، (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، 1965م) ، ص 17 .

2. أن يتم مباشرة تحديد الإختصاص والمسئوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الإختصاصات وتقاربها .
3. وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتبع رقابة محاسبية فعالة على الأصول والإلتزامات .
4. وجود هيئة من العاملين على مستوى عالي من الكفاءة .

من خصائص الرقابة الداخلية [1]

1. الخطة التنظيمية ، وهي تقسيم المنشأة إلى إدارات رئيسية وإدارات فرعية .
2. إجراءات إعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول لحماية ممتلكات المشروع .
3. الإشراف الإداري ومتابعة الأداء .

ومن خلال الإستعراض لخصائص الرقابة الداخلية يستنتج الباحثون الأتي :

1. تكمن خصائص الرقابة الداخلية في الفصل بين المسئوليات ووضوح خطوط السلطة والمسئولية وكفاءة الموظفين والحفاظ على السجلات والأصول .
2. متابعة العمليات التي قامت بها الإدارة وكفاءة الموظفين لإستخدام الموارد وتقليل إختمال حدوث الغش والمخالفات ورفع التقارير التي تدعم الإدارة بالمعلومات .
3. تميز الرقابة الداخلية بوجود خطة تنظيمية تحدد المسئوليات وكذلك وجود خطة محاسبية ووجود إجراءات تفصيلية لكي تقوم بتقسيم العمل والواجبات وإختبار الموظفين .

تتميز الرقابة الداخلية بتقسيم المنشأة إلى إدارات رئيسية وفرعية وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول وكذلك الإشراف الإداري .

خطوات وعوامل الرقابة الداخلية

إن عملية الرقابة الداخلية تتكون من الخطوات التالية [2] :

1. وضع المعايير والأهداف المطلوب تحقيقها .
2. فحص الأداء الفعلية وقياسه .
3. تقييم النتائج التي تم الوصول إليها .
4. إجراء الإعمال التصحيحية اللأزمة .

([1]) عبد الفتاح الصحن ، د. أحمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1996م) ، ص 31 .

([2]) فتحي رزق السواقيري ، د. أحمد عبد الملك ، **دراسات الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2001م) ، ص 17 .

تتمثل عوامل الرقابة الداخلية في الأتي [1] :

1. الكم : تتم الرقابة الداخلية حسب كمية المحقق من مبيعات الإنتاج الذي ينبغي تحقيقه .
2. الكيف : إستخدام الرقابة الداخلية عن طريق إيجاد المقادير النسبية للأصناف المباعة .
3. الزمن : تستخدم الرقابة الداخلية عن طريق وضع جدول زمني لتحقيق الأهداف المعنية .
4. التكلفة : يمكن تحديد تكلفة المبيعات مسبقاً وتستخدم كمرشد موجود .

مقومات الرقابة الداخلية

تتمثل مقومات الرقابة الداخلية في الأتي [2] :

1. إجراءات تنظيمية وإدارية : وتشمل الأتي :

أ. تحديد إختصاصات الإدارة والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التدخل .

ب. توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لاينفرد أحدهم بعمل ما من البداية وحتى نهايته ، بحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف أخر .

ج. إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.

د. إجراءات حركة تنقلات بين الموظفين ، بحيث لايتعارض من حسن سير العمل .

هـ. إستخراج المستندات من أصل وعدة صور ، بحيث تحتفظ إدارة معينة بصورة ذات لون .

2. إجراءات محاسبية : وتضم الاتي

أ. إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها هذا يقلل من فرص الغش .

ب. عدم إشتراك موظف في مراجعة عمل قام به بل يجب أن يراجعه شخص أخر .

ج. إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأصدة في الدفاتر .

د. القيام بالجرد المفاجئ دورياً للنقدية والبضاعة والإستمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية .

أنواع الرقابة الداخلية

حسب تقسيم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين للرقابة الداخلية فإنه يمكن تقسيمها إلى الأتي:

أولاً : الرقابة المحاسبية

---

(1) بشير عباس العلاق ، أسس الإدارة الحديثة – نظريات ومفاهيم ، (عمان : دار البارزودي للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 327 .

(2) خالد الأمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 165 .

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA الرقابة بأنها نظام للمراقبات كافئ وفعال مصمم لتوفير توكيل معقول ومناسب ، ويراعى فيه الأتي [1] :

1. تنفيذ العمليات طبقاً لترخيص عام ومحدد من قبل الإدارة ويتم تسجيل العمليات بصورة مناسبة وذلك عن طريق إعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً أو طبقاً لأي معايير أخرى قابلة للتطبيق على هذه التقارير ، تحديد المسئولية المحاسبية عن الأصول .
2. لايسمح بحيازة الأصول إلا بترخيص من الإدارة وإجراء المساءلة المحاسبية للأصول المسجلة في الدفاتر بمطابقتها بالأصول الموجودة في فترات معقولة ، وعند حدوث أي إختلافات بينها يجب إتخاذ إجراءات محاسبية .

كما عرفت الرقابة المحاسبية : بأنها الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الوحدة مع الأصول الموجودة بالفعل بأقسام الوحدة المختلفة ومخازنها [2] .

وعرفت بأنها الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات والسجلات التي تهدف إلى المحافظة على اصول المشروع وضمان كفاية إستخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المالية عن طريق التحقق بما يلي[3]:

1. جميع العمليات التي تم تنفيذها طبقاً لإجراءات التعويض التي تضعها الإدارة .
2. العمليات قد تم إثباتها في السجلات والدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ويمكن الإعتماد عليها تتبع التغيرات في أصول المشروع .
3. جرد الأصول يتم على فترات دورية مع دراسة أسباب الإنحرافات بين ماهو موجود فعلاً وبين ماهو مثبت في الدفاتر والسجلات .

وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالوحدة مسئولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الإعتماد عليها .

أهداف الرقابة الداخلية

تهدف الرقابة المحاسبية من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطو الملائم والمعتمد من الإدارة وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المشأة طبقاً للمبادئ

---

(1) أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، (عمان : دار صفا للنشر ، 2001م) ، ص 89 .

(2) شحاتة السيد شحاتة ، د. عبد الوهاب ميرغني ، **مرجع سابق** ، ص 83 .

(3) خالد أمين عبد الله ، **علم التدقيق والحسابات من الناحية النظرية والعملية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص ص 301 – 303 .

المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية . كما تخدف أيضاً إلى توفير الدقة المحاسبية المناسبة للبيانات والمعلومات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات .

أهمية الرقابة المحاسبية

ظهرت في السنوات الأخيرة عدة عوامل أدت غلى ضرورة أن يأخذ المراجعون في إعتبارهم إهتماماً أكبر للرقابة المحاسبية للمشروع [1] .

في عام 1977م أصدر الكونجرس الأمريكي مرسوم التطبيقات الأجنبية الخاطئة corruet foreign ACT يطالب المشروعات أن تعطي إهتماماً خاصاً لنظام الرقابة المحاسبية الداخلية .

إقتنع المراجعون تماماً بأهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية الداخلية في تقليل الحاجة إلى الكمية الكبيرة من إختبارات التحقق للأرصدة المحاسبية .

قام بعض المحاسبين بدراسة وتقييم الرقابة المحاسبية على أنها عنصر مستقل ، وقد نتج ذلك من المرسوم الذي أصدره الكونجرس الأمريكي كما قامت لجنة معايير المراجعة بشرح يشكل وظيفة التقدير الواجب إعداد نتيجة دراسة الرقابة المحاسبية الداخلية.

وظائف الرقابة المحاسبية

تتمثل وظائف الرقابة المحاسبية في الأتي [2] :

1. إعداد الخطة الرقمية التي تمثل أهداف المشروع في صورة موازنة تخطيطية أو ميزانية تقديرية .
2. تصميم النظم المحاسبية التي تتماشى مع طبيعة ومعاملات المشروع .
3. تسجيل الأحداث المالية التي تتولد عن نشاط المشروع .
4. المراجعة الداخلية للفحص والتحقق من أن يتم طبقاً كما أريد إتمامه والمراجعة الخارجية التي تقوم بفحص وتحقيق أهداع المشروع وما أسفرت عنه من نتائج لغرض إبداء الرأي فيها .
5. تحليل نتائج المشروع المالية وتفسير هذه النتائج والتقدير عنها إلى المستويات التي تتضمنها هذه النتائج .

([1]) ثناء علي القباني ، **الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والإلكتروني** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص ص 14 ، 15 .

([2]) مهيب الساعي ، د. وهبي عمرو ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار الصفاء للنشر ، 1991م) ، ص 242 .

وسائل الرقابة المحاسبية

ومن أهم وسائل الرقابة المحاسبية التي تستخدمها المنشأة تحقيق أهداف الرقابة المحاسبية مايلي:

1. إستخدام نظرية القيد المزدوج .
2. إستخدام حسابات المراقبة الإجمالية مثل حساب إجمالي مراقبة المدينين وحساب إجمالي مراقبة الدائنين .
3. إستخدام موازين المراجعة الدورية والمستقلة .
4. إتباع نظم الجرد المستمر المفاجئ ومطابقة الأرصدة الدفترية مع الأرصدة الفعلية بطاقات الصنف مع الأرصدة الفعلية والكميات الموجودة فعلاً .
5. وجود نظام مستندي سليم ونظام للمراجعة الداخلية للتأكد من أن كل ما أثبت في الدفاتر والسجلات مطابقة للمستندات والبيانات المؤيدة للعمليات المختلفة .
6. إرسال المصادقات للعملاء والموردين .

فصل العلاقات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين ، وتشمل نظام تفويض السلطة مع التملاء أو الإعتماد والموافقة والبصديق والتنفيذ ، وفصل الواجبات الخاصة بإمساك الدفاتر والتقارير المحاسبية عن تلك المعلومات أو الإحتفاظ بالأصول إضافة إلى إجراءات الحماية المادية والمراجعة الداخلية للأصول .

خصائص النظام الجيد للرقابة المحاسبية

يجب أن يتوفر في نظام الرقابة المحاسبية الداخلية عدد من الخصائص التي تنفذت بها وهي [1]:

1. يجب أن يكون الأفراد العاملين مؤهلين تأهيلاً كاملاً .
2. يجب أن يتزود النظام بتحديد وفعل دقيق لأداء الوظائف التصريح بالعملية ، قيد العملية ، التعهد بالمحافظة على الأصول الناتجة من العمليات .
3. يجب أن يتم قيد العمليات حسب قيمتها في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها .
4. يجب توفر المقارنات المستقلة بين الأصول الموجودة فعلاً وبين الحسابات التي تمثلها .

ثانياً : الرقابة الإدارية

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين الرقابة الإدارية بأنها تشتمل على الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات والمتعلقة بعمليات إتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات ،

([1]) محمد محمود يوسف ، **إجراءات تحقيق مراقب الحسابات** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1989م) ، ص 17 .

وهذا الترخيص يكون وظيفة إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسئولية عن تحقيق أهداف المنظمة وتكون هي نقطة البدء لوضع أو إنشاء الرقابة المحاسبية على العمليات [1] .

وفي تعريف أخر تتمثل الرقابة الإدارية في كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلمة بالكفاءة التشغيلية والإلتزام باليساسات الإدارية . أي أن الهدف من الرقابة الإدارية هو التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في الوحدة والتحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة الوحدة[2].

ويتضمن هذا الجانب رقابة السياسات الإدارية والإجراءات السابق وضعها من خلال الخطة التنظيمية التي توضح المستويات الإدارية والوظائف الإدارية ، وخطوط السلطة والمسئولية هذا إلى جانب مدى سلامة القرارات التي تم إتخاذها وجدولتها وعائدها على المشروع وتقسيم مدى الكفاءة لأداء الأعمال والأنشطة التي تمارسها ، بما يتفق والسياسات الإدارية المناسبة .

إن الأدوات الهامة في هذا المجال إستخدام [3] :

1. الموازنات التخطيطية .
2. موازنات البرامج والأداء .
3. أنظمة التكاليف المعيارية .
4. دراسات الزمن والحركة .
5. التقارير الدورية .

وترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في الوحدة في الإدارة المالية وذلك نظراً لعدم إرتباط الرقابة الإدارية بصورة مباشرة بالسجلات والدفاتر المالية [4] .

أهمية الرقابة الإدارية

لاتعتبر مهمة الرقابة الإدارية بمجرد التأكد من أن أوجه النشاط تمارس في حدود اللوائح والتعليمات ، وإنما التأكد أساساً من أنها تمارس بكفاءة عالية وإقتصاد وسرعة وبذلك لم تكن مهمة الرقابة الإدارية هي مجرد التأكد من أن الأعمال تؤدى ، بل التأكد من أنها تؤدى بأفضل طريقة ممكنة وتعطي أفضل النتائج تحت

([1]) أحمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص 88 .

([2]) شحاتة السيد شحاتة ، د. عبد الوهاب ميرغني ، **مرجع سابق** ، ص 83 .

([3]) خالد الأمين عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 165 .

([4]) د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 84 .

أفضل الظروف المتاحة ، ومهمة الرقابة لاتكمن على مفهوم الضبط والضغط وإنما قائمة على الرقابة الإيجابية البناءة [1] .

وتضمن الرقابة بدورها في أن تكشف للوحدة نوعاً من المبالغة في الخطط أو في تحديد الأهداف أو نقصاً في الكفاءة الإدارية والفنية للأفراد .

أغراض الرقابة الإدارية

يمكن أن نجمل الغايات المستهدفة من الرقابة الإدارية في الأتي :

1. التأكد من أن العمل يسير ضمن اللوائح والأنظمة والإجراءات المقدرة .
2. إكتشاف الإنحرافات في حينها ثم إتخاذ الإجراءات الفورية لغيجاد حلول مناسبة لها قبل إستفحالها وصعوبة تعديلها .
3. تحقق الرقابة المبادئ في تكلفة التنفيذ ، والحد من الإسراف الذي لامبرر له .
4. أن الرقابة تستهدف تنفيذ القرارات بأفضل صورة ممكنة من أنها محل إحترام الجميع .

ثالثاً : الضبط الداخلي

يشمل الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى ضبط عمليات الوحدات الإدارية ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة ، وذلك من خلال تقييم العمل وجعل عمل كل موظف يخضع بمراجعة موظف أخر يشترك معه في تنفيذ العملية وكذلك من خلال تحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بين الوظائف ويتمثل الهدف من إجراؤات الضبط الداخلي في حماية أصول الوحدة الإدارية من أي إختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء إستخدام [2] .

وعرف الضبط الداخلي بأنه طريقة تنظيم العمل في النظام المحاسبي وبنوجبها تنظيم أعمال موظفي المحاسبة بحيث يتم فحص أو مراجعة عمل كل موظف من قبل أخر للتقليل من الأخطاء أو عدم الإنتظام في السجلات والبيانات المحاسبية ، إلا إذا كان هنالك تواطؤ بين الوظفين وكل يقوم بعمله بشكل مستقل ودون إزدواجية أو تكرار [3] .

([1]) عبد الفتاح محمد الصحن ، فتحي رزق الصواقيري ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص ص 155 ، 156 .

([2]) د. أمل إبراهيم محمد ، **تفعيل الدور الرقابي لدعم شفافية النظام الإداري والمالي بجمهورية مصر العربية** ، (بنما : مجلة الدراسات والبحوث ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2006م) ، ص ص 134 ، 135 .

([3]) د. ناهض ، محمد الخالد ، **إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2006م) ، ص 72 .

أهداف نظام الضبط الداخلي

توفير بيانات ومعلومات محاسبية وإدارية دقيقة للإدارة لكي تتمكن من الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات فالإدارة تحد من على أن تكون قراراتها التي تعتبر تسير النشاط قرارات رشيدة لذلك تكون البيانات التي تعتمد عليها الإدارة وتيني قدراتها في ضوءها صحيحة ودقيقة .

لأحل الحفاظ على أصول الوحدة من السرقة أو سوء الإستعمال يجب توفير الوسيلة التي تحافظ على تلك الأصول ، فالإدارة لاتستطيع أن تراقب كل صغيرة وكبيرة يقوم بها الموظفون لذلك توفر نظام ضبط داخلي للإدارة لكي تتمكن من محاسبة كل من يخالف السياسات والتعليمات .

خصائص نظام الضبط الداخلي

للضبط الداخلي خصائص نذكر منها الأتي [1] :

1. يعتبر نظام الضبط الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية فهو يتعامل مع النظام الإداري والمحاسبية معاً .
2. يجب أن يتصف نظام الضبط الداخلي بالمرونة وبالأمكان تعديل هذا النظام وخاصة عند حصول تغيرات في الوحدة .
3. يجب أن يكون تصميم نظام الضبط الداخلي بشكل تتخذ فيه العمليات أولاً بأول وبطريقة تلقائية وفي الوقت المناسب .
4. يقوم نظام الضبط الداخلي على أساس قيام عدد من الموظفين بتنفيذ العمل وبشكل يسمح بتقسيم العمل فيما بينهم وبذلك لاتتركز سلطة تنفيذ العملية بالكامل على موظف واحد .

طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

أولاً : مفهوم الفحص

الفحص هو مطلب خلص يصدر من العميل وليس له صفة الدورية والإنتظام ويطالب به أصحاب المنشأة أو أشخاص من خارج المنشأة بهدف الحصول على بيانات ومعلومات تختلف بإختلاف الهدف الذي يسعى إليه طالب الفحص [2] .

([1]) د. عبد الفتاح محمد الصحن ، د. فتحي رزقي السواقيري ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

([2]) محمد محمود خيري يوسف ، **دروس وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1986م) ، ص 111 .

وعرف الفحص بأنه قيام المحاسب بفحص حسابات المشروع لتحقيق هدق معين والحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة يحتاج إليها العميل [1] .

وعرف الفحص أنه حصول مراجع الحسابات على بيانات عن الوحدة وعن الإجراءات الموضوعة للرقابة الداخلية من خلال المناقشات والإستفسارات من موظفي الوحدة والرجوع إلى مستندات النظام [2] .

يستنتج الباحثون من التعاريف أعلاه مايلي [3] :

1. حصول الحسابات على بيانات ومعلومات عن الوحدة وعن الإجراءات الموضوعة مسبقاً للرقابة الداخلية .
2. الهدف من الفحص هو الوصول إلى حقائق ونتائج محددة أو غرض خاص متفق عليه .
3. إستنتاج أداء معينة وأيضاً عيوب شكلية وموضوعية تتنافى مع القواعد المقررة .

تقييم نظام الرقابة الداخلية

الطريقة التقليدية لتقييم الرقابة الداخلية في المشروع هي مدخل الإستقصاء عن طريق الأنشطة ، وتتلخص هذه الطريقة في الإسقصاء عن طرق إعداد قائمة نموذجية بأسئلة وافية عن الإجراءات المعبعة في السنة لوظائف المشروع وعملياته المختلفة مثل عمليات النقدية (وظيفة الشراء وظيفة البيع ... إلخ) وتصاغ الأسئلة بعناية ويكون هدفها الإستفسار عن النواحي التفعيلية المتبعة في المشروع بالنسبة لإجراء عملياته وتأدية وظائفه بعد قيام المراجع بدراسة نظام الرقابة الداخلية وإختبار تنفيذ معين عند تقيمه لتحديد درجة الإعتماد عليه والغرض من التقييم هو إكتشاف أي نقاط ضعف فعلية في النظام وتحديد أثرها على بقية عمليات المراجعة وقد نص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني بمجمع المحاسبين القانونين الأمريكي ، الخاص بدراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية على أن المراجع يجب ألا يعتمد إعتماداً كلياً على نظام الرقابة الداخلية ويستبعد إجراءات المراجعة الخاصة بتحقيق العمليات والأرصدة [4] ، إن الفهم العميق بخصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد التي يتم تطبيقه على عملية ما مثل عمليات الإيرادات والتحصيل ويمكن المراجع من وضع معايير تطبيق وتشغيل نظام رقابة جيد ، ومن خلال معرفته العميقة للنظم والإجراءات التي يتبعها العميل ، يكون بإستطاعة المراجع تقييم نظام العميل على أسس سليمة وتطبق الإسلوب المنطقي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وأجزائه المختلفة أن يأخذ المراجع في إعتباره أولاً أن النظام يهدف إلى منع حدوث الأخطاء الجوهرية والمخالفات

([1]) محمد شوقي عطا الله ، **بحوث في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1982م) ، ص 47 .

([2]) إبراهيم رسلان حجازي ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م) ، ص 138 .

([3]) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **مرجع سابق** ، ص 345 .

([4]) عبد الفتاح الصحن ، **مرجع سابق** ، ص 272 .

والتلاعب [1] . وقد إقترح أحد رجال الأعمال المستقلين في المنشآت الصغيرة الحجم أنه على مراقب الحسابات وهو بصدد إعداده برنامج المراجعة إفترض عدم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وإذا تبين له بعد ذلك سلامة وفاعلية هذه الأنظمة أثناء عملية المراجعة فإنه يقوم بخفض حجم العمليات التي يقوم بها إلى الحد الذي يعتبره مناسب لهذه الأوضاع . وظهر رأي أخر يقضي بأن برنامج المراجع يجب أن يستند إلى المعلومات المتاحة لمراقبة الحسابات من خلال ملفات دائمة والمراجعة الأولية لأنظمة الرقابة الداخلية قبل البدء في عملية المراجعة [2] .

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل خطوات تقيم نظام الرقابة الداخلية في الأتي [3] :

1. الإلمام بالنظام الموضوع للرقابة والذي بتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع أو عن طريق إستخدام قائمة الإستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها النظام .
2. تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات ومع أخذ الظروف الواقعية في الإعتبار .
3. تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام فعلاً لأنه قد يكون النظام سليم من الناحية النظرية غير مطبق في الوايقع نتيجة عدم إلمام العاملين بالإجراءات المطلوبة .

طرق وسائل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

بالرغم من اعدد طرق دراسة وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فإنها تستهدف تحقيق غرض واحد هو المساعدة في التحديد الإقتصادي والفعال للمدى الضروري للإختبارات التي يقوم بها مراقب الحسابات وهنالك عدة طرق للتقييم منها [4] :

1. الرجوع إلى تعليمات المنشأة ولوائحها الخاصة بتنظيم العمل في مراحله المختلفة ، ثم إجراء إختبارات عملية على مايجري تنفيذه بالفعل داخل الأقسام المختلفة .
2. الرجوع إلى الخرائط التنظيمية والتي تبين المستويات التنظيمية داخل المشروع واحدد فيها السلطة المسئولية .

([1]) منصور حامد محمود ، **مرجع سابق** ، ص 92 .

([2]) د. محمد سمير الصبان ، وأخرون ، **الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري تطبيقي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1996م) ، ص 54 .

([3]) د. أحمد نور ، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1978م) ، ص ص 92 ، 93.

([4]) إسماعيل إبراهيم جمعة ، محمد سمير الصبان ، فتحي رزق السواقيري ، **أساسيات المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1993م) ، ص 56 .

3. إتباع نظام الإستفسارات وتلقي الإجابة عنها التي يمكن لمراقب الحسابات عن طريقها أن يصدر رأيه عن مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة .

مشاكل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

من الملاحظ أن عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية يؤدي لسوء الحظ إلى ظهور بعض المشاكل لعل أهمها [1] :

المشكلة الأولى ، أن مراقبي الحسابات سوف يتوصلون إلى نتائج مختلفة نتيجة تقييم نظام الرقابة الداخلية لأحدى المشآت ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب :

1. إستخدام طرق مختلفة للتقييم .
2. إختلاف المعايير الشخصية لكل منهم فما يعتبر ملائماً بالنسبة لأحدهم قد لا يعتبر ملائماً بالنسبة للأخر .
3. وضع أولويات مختلفة للعناصر التي يتكون منها نظام الرقابة الداخلية .

المشكلة الثانية ، هي تنتج من عملية التقييم في حد ذاتها ذلك لأن عملية التقييم تستنفذ جزء كبير من الزمن ولذلك يجد المراقب نفسه أمام معياريين أحدهما يجعله يترفع في عملية التقييم إلا بعد الإنتهاء من عملية المراجعة كلها ، ولاشك أن الذي يؤدي إلى هذه المشكلة هو إغراء كل من التيارين وأن عملية التقييم تعتبر عبئاً على المراقب من ناحية أخرى .

المشكلة الثالثة ، هي صعوبة الحكم على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية كوحدة واحدة نتيجة للعلاقات الداخلية المعقدة بين مختلف الحسابات وخاصة عن التعمق في عمليات الفحص والدراسة .

غير أن هذه المشاكل لاتقلل من ضرورة وأهمية عملية التقييم ويجب العمل على تذليلها بما يحقق كفاية في الأداء .

أساليب تقيم نظام الرقابة الداخلية

تختلف طرق وأسالين فحص وتقييم الرقابة الداخلية إلا أنها تهدف إلى تحقيق غرض واحد هو المساعدة في التحديد الإقتصادي والفعال للمدى الضروري للإختيارات التي يقوم بها مراقب الحسابات .

وهنالك عدة طرق وأساليب لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية منها [2] :

([1]) أحمد صلاح عطية ، **أفاق جديدة لمسئوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص 589 .

([2]) د. محمد سمير الصبان وأخرون ، **الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري** ، مرجع سابق ، ص 62 .

1. الرجوع إلى الإجراءات واللوائح الخاصة بتنظيم العمل في مراحله المختلفة ، ثم إجراء الإختبارات العملية التي يجري تنفيذها بالفعل داخل الأقسام المختلفة .
2. الرجوع إلى الخرائط التنظيمية التي توضح المسئوليات والمهام وتبين مستويات المشروع التنظيمية .
3. إتباع إسلوب الإستفسارات وتلقي الإجابات عنها ، والتي من خلالها يمكن للمراجع الخارجي إبداء رأيه عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع .

إن فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي وحدة لا يقتصر على ما هو مدون في الكتيلات أو المنشورات بل يتعداه لدراسة ما هو منفذ فعلاً ، ومن الأساليب التي يستخدمها المدققون لدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبقة الأتي :

1. قائمة الإستقصاء (الإستبيان) .
2. الملخص التذكيري .
3. التقدير الوصفي .
4. دراسة الخرائط التنظيمية (خرائط التدفق) .

الأثار المترتبة على نتيجة تقييم الرقابة الداخلية

أشرنا فيما سبق أن تقييم الرقابة الداخلية للمشروع يمثل عملاً صعباً من وجهة نظر المراجع في تحديد نطاق عمله الميداني حتى بحقق المستوى المطلوب في تنقيذه ، فدراسة وتقييم الرقابة الداخلية تمكنه من إتخاذ قراره عن مدى الإعتماد عليه وتحديد أو توسيع نطاق الإختبارات الي تحدد إجراءات المراجع ، كما أن تقييمه للرقابة الداخلية في فترات دورية على أن يتغمص عند إجراؤها عنصر المفاجأة بحيث لا يجعل أهدافها في الفحص ظاهرة أيام العاملين بالمشروع ، وإذا إستعدت نتيجة تجارية وإختباراته حتى يزيل الشك عن الحكم الشخصي للمراجع فعليه أن يدرس الموقف ويقرر سواء عدم الأهمية وصرف النظر أو التوسع في الإجراءات الخاصة بجميع العمليات حتى تقتنع بأن ضعف إحدى الحلقات في النظام يؤثر على الرقابة الداخلية ككل[1] .

([1]) عبد الفتاح الصحن ، **مرجع سابق** ، ص 280 .

الفصل الثاني

علاقة التمويل المصرفي بالرقابة الداخلية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل المصرفي .

المبحث الثاني : العلاقة بين التمويل المصرفي والرقابة الداخلية .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية التمويل المصرفي

نشأة البنوك وتطورها

لعه من الماسب عند الحديث عن البنول أن نرجع إلى الوراء قليلاً عبر تناول نشأة هذه البنوك وماتبع ذلك من تطور في مهمها وأهدافها ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، لا لغرض إسترجاع التاريخ وإنما للوقوف عن كتب التطور الذي حدث في الدور الذي تقوم به البنوك في الإقتصاد .

إرتبط التطور المصرفي منذ البداية بالتطور في أنظمة وسائل الرفع وتداول السلع والخدمات ، ولم يكن للنقود وجود خلال أكثر الفترات أو فترات التاريخ إمتداداً ، وكان الناس في فترات موغلة في التاريخ ، يستخدمون تاريخ الجنس البشري ، ولا إسلوب سواء لإمتلاك الأشياء بيد أن البشرية لاحقاً أدركت أن هذا الأسلوب لايمكنه وحده تحقيق طموحات الناس وتلبية إحتياجاتهم [1] .

ويرجع تاريخ أقدم العملات المعروفة إلى حوالية 70 ق . م ، فناك في مدينة ما في الشرق الأوسط ترعى الأبل وجد رجل مبدع أنه من الممكن إستخدام أقراص معدنية صغيرة كوحدات معيارية للتجارة ، وكانت الأقراص تصنع من معادن مختلفة أكثرها شيوعاً النحاس والبرونز والفضة والذهب ، وبإستخدام النحاس للعملات ، اصبح في إستطاعتهم أن يحملو معهم شيئاً صغيراً بدلاً من البضائع نفسها التي يتعاملون بها ، ولكنها عيارية على نحو ملائم ، على الأمثل في نطاق المجتمع المحلي ، فقد أخذ الناس يدركون ماتساويه تلك العملة البرونزية ذات الحجم المعني بدلالة البضائع الأخرى [2]

ولقد كان لإزدهار التجارة والبضاعة في إيطاليا في أواخر القرون الوسطى الفضل في إحياء نظام البنوك [3] ، والشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية لم يظهر إلى حيز الوجود إلا في أواخر العصور الوسطى عندما إزدهرت التجارة في المدن الإيطالية لنظم المصارف وبالأخص مدن البندقية وإتساع النشاط التجاري وظهور الأسواق والتجار والمخدمين ، بدأت هذه الفئة تحقق قوائد لفترة كبيرة من عملياتها التجارية المختلفة ، الأمر الذي دفعها للبحث عن طريقة أمنة للمحافظة على تجارتها ومعاملاتها ، ولجأت إلى الصناعة والصرافة وحتى بعض التجار الذين كانو يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة .

وقام هؤلائي التجار بإيداع أموالهم أو مايملكون من معادن نفيسة لدى أؤلائك الصناع والصيارفة والتجار مقابل عمولة تدفع لهم نظير حفظها ، فيما كان يتحصل المودعون على شهادات (إيصالات) حيث

([1]) عبد الفتاح الصحن ، **مرجع سابق** ، ص 279 .

([2]) منصور حامد محمود ، **مرجع سابق** ، ص 95 .

([3]) محمد زكي شافعي ، **مقدمة في البنوك** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1969م) ، ص 77 .

فيها قيمة ودائعهم وتتضمن تعهداً من المودع لديه بأداء الأمانة الوديعية عند طلبها من الطرف المودع في الحال كما وضحت في الإيصال .

وفي بداية الأمر كانت هذه الشهادات شهادات تقدير إسمية وكان يتم تداولها عن طريق التنازل (التظهير) وكانت مع مرور الوقت تتزايد ثقة المتعاملين في الودائع وأصبحت هذه الشهادات شهادات لحاملها يتم تداولها بمجرد التسليم . هذا التطور الذي حدث في إصدار الشهادات سمح بتوسع وزيادة التعامل بهذه الشهادات مما أغنى التجار عن الذهاب إلى الصناع والصيارفة لسحب الأموال وإيداعها كلما تم عقد صفقة تجارية ، والإكتفاء بتداول هذه التسهيلات حيث تعود الأفراد على قبول إلتزامات الصياغ والصيارفة والتجار بدلاً للنقود في الوفاء بالديون ، وبمرور الوقت لاحظ المودع لديهم أن قدراً ضئيلاً من الشهادات التي يصدرونها يعود أصحابها لإستلام ما أودعو ، من هنا ظهرت فكرة إستقلال هذه الودائع العاطلة بإقراضها لمن يريد إستثمارها ، فبدأ هؤلاء الصاغة والصيارفة يقرضون من أموالهم الخاصة ومن بعض الودائع لديهم ، بالإضافة إلى تحويل الودائع أو جزء منها من حساب إلى أخر وفاء للإلتزامات مقابل حصولهم على فوائدها من تلك التي كانوا يدفعونها ويتقيدون بالفرق[1] .

وفي مرحلة أكثر تقدماً سمح لبعض سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تجاوز قيمتها ودائعهم وهو مايعرف بالسحب على المكشوف . غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل حدثت خطوة أخرى مفادها أن أولائك الصاغة والصيارفة والتجار بعد أن إتسعت أعمالهم وبدأوا يتحفظون تماماً في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض وأطلقو على أنفسهم لقب المصارف ، ثم قاموا يخطوة جريئة مثلت ثورة في المسألة النقدية والمصرفية وهي منح فروض من ودائع ليس لها وجود خاص لديهم ، فلقد بدأوا بالفعل يخلقون الودائع ويعسفون السيولة ، ومثلت هذه الوظيفة أهم وظيفة من وظائف المصارف التجارية تدرج أنها تعرف الأن بإسم مصارف الودائع ورغم أن هنالك حدوداً معينة لاتستطيع هذه المصارف أن تتجاوزها في عملية دفع الودائع إلا أنها إستطاعت بافعل عن طريق هذه العملية خلقت نقود جديدة النقود الورقية ، وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع ، وتمثل هذه النقود الجزء الأكبر في العرف النقدي في الدول الكبرى [2] .

وكلمة مصرف مشتقة من (صرف) ومنها صريفة أي التعامل بالأموال وهي مرافة كلمة بنك التي يرجع أصلها إلى الكلمة الفرنسية (BAVJUE) وإلى أصل الكلمة الإيطالية (Banko) وتعني هاتان الكلمتان صندوق محكوم أداة أمينة لحفظ النفائس [3] ، ويرجع تاريخ إرتباطها بالأعمال المصرفية إلى العصور الوسطى ، فقد كان الصيارفة والمقرضون في مدن شمال إيطاليا يعود لمن يقرضون عملاتهم المختلفة التي

([1]) بشير عباس العلاق ، **إدارة المصارف** ، منشورات جامعة التحري ، ط 2 ، 2001م ، ص 6 .

([2]) محمد زكي شافع ، مرجع سابق ، ص 182 .

([3]) مصطفى عبد الله الهمشري ، **الأعمال المصرفية والسلام** ، (مصر : الشركة العربية للطباعة ، 1972م) ، ص 28.

يتعاملون بها بيعاً وشراءاً على مواد خشبية ذات ذات وأجهة زجاجية يطلق عليها (Banko) وكما كانت المصارف في سواحل إيطاليا مصدراً للثقة والوفاء بالتعهدات المالية لجمهور المودعين [1] .

مفهوم البنوك

وردت عدة تعريفات للبنك منها : الكلاستيكية رومنيا الحديثة ، فمن وحهة النظر الكلاستيكية يمكن القول أن البنك هو : مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء :

المجموعة الأولى : لديها فائض في الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته .

المجموعة الثانية : هي مجموعة من العملاء تجتاج إلى الحفاظ أموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما [2] .

كما ينظر إلى البنك على إعتبار أنه : تلك الممظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء لما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وغاياته مع التغبير المستمر في البيئة المصرفية .

تعريف أخر للبنك هي كلمة مشتقة من كلمة بانكو الإيطالية والتي تعني المصطبة وتعتبر لها المنفذة التي يقف عليها الصراف لتمويل العملة في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من اللأتينية القديمة التي يعود أصلها إلى سيدنا عيسى عليه السلام في القدس [3] .

أهمية البنوك

ظهرت أهمية البنوك في العهد الحديث بإداعها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم أكبر وذلك لما يلي [4] :

1. بدون هذه الوساطة يتبين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للإثنين .
2. بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لإقتصار الشراكة على مشروع واحد .
3. نظراً لتنوع إستثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يحعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات مخاطر عالية .
4. يمكن للمصارف نظر كبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .

([1]) محمد خليل يرعى ، **مقدمة قي النقود والبنوك** ، (د.م ، مكتبة نصفة الشرق للنشر ، د.ت) ، ص 12 .

([2]) محمد فتحي البدوي ، **إدارة البنوك** ، (الجيزة : المكتبة الأكاديمية ، 2012م) ، ص 10 .

([3]) محمود سحنون ، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، (الجزائر : بهاء الدين للنشر ، 2003م) ، ص 76 .

([4]) د. محمد فتحي البدوي ، **مرجع سابق** ، ص 20 .

5. إن وساطة البنوك تزيد عن سيولة الإقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود ترد عائد مما يقلل الطلب على النقود .
6. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف ، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
7. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصور الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة .

الوظائف الأساسية للبنوك

تعتبر زظيفة الإقراض الوظفية الأساسة للبنوك منذ نشأتها الأولى بالإضافة إلى وظيفة إصدار النقود وإستقبال الودائع وتمويل النشاط الإنتاجي في جميع قطاعاته وبيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء ... إلخ [1] .

وتتمثل الوظائف الأساسية للبنوك في الأتي :

1. إستقبال ودائع العملاء وتوظيفها ، يقوم البنك بخطوة هامة بعد تتأسيسه مباشرة وهذه الخطوة تميزه عن كثير من المؤسسات المالية وهي إستقبال الودائع بعد عمل الدعاية الكافية لذلك . ويستقبل البنك الودائع في شكل حسابات ثلاثة رئيسية وهي :
   أ. الحساب الجاري
   ب. الحساب الأجل
   ج. الحساب الإدخاري
2. تسهيل أداء الدين ونقل الأموال
3. إصدار النقود

تقوم البنوك عادة بإصدار نوعين من النقود هي :

أ. النقود الورقية .

ب. النقود المصرفية .

إصدار النقود الوقية من وظائف البنك المركزي أما إصدار النقود المصرفية من وظائف البنوك التجارية .

4. تحسين المستوى المعيشي للأفراد

([1]) عثمان يعقوب ، **النقود والسياسة النقدية وسوق مال الخرطوم** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م) ، ص 96 .

تقدم البنوك التجارية القروض المناسبة في مجالات الإستثمار المختلفة ، وبقياً معها لوظيفة التمويل تمكن المنتجون من زيادة إنتاجهم وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين دخولهم والبنوك لايختصر نشاطها في مجال معين إلا إذا دعى الأمر إلى ذلك ولكن في الغالب تمول كل القطاعات في المجتمع .

5. تساهم البنوك في إبقاء الأموال الوطنية

كما سبق الأمر أن المصارف تكون يمثابة أوعية للنقود فكلما كانت متوفرة في بلد معني كلما تمكن الأفراد في حفظ أموالهم بها ، والعكس يكون في حالة توفر عدم توفر هذه الأوعية فإن الأشخاص يضطرون إلى تصدير أموالهم إلى دول أخري ويترتب على ذلك فقدان الدولة الكثير من عمالاتها وبالتالي تكون محرومة من فرص الإستثمار المناسبة .

المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها وذلك لإكتسال ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ مايلي [1] :

1. السرية ، إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة به ، وفي العاملين لديه . فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة ، فلايجوز للبنك إعلانها وإلا إنصرف عنه المودعون ، وكذلك فإن من المقترضين من البنك من يعتبرون حاجتهم إلى الغرض سراً خاص بهم وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم . لهذا جاءة إلتزام البنك بالسرية في معاملاته إنما هو إلتزام عام تقتضيه أموال المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد . ولايجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذه من هذا العميل ويستثنى الإلتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيان عن أحد المتعاملين مع البنك .
2. حسن المعاملة ، إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك مع العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم ، وهي التي تجتزب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة ، وواجب البنك أن يعتني عناية فائقة بإختيار العاملين فيه ، ويعل على تدريبهم نما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه ، ويجب أن يكون المصرفي صريحاً وحازماً في تقديره للأمور ، متقد الذاكرة ، وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أموال العميل ، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل ، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه ، كذلك

([1]) محمد فتحي البدوي ، **مرجع سابق** ، ص 27 .

فإن ميزة الإخلاص في العمل المصرفي ، ومايبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص لدى العميل .

3. الراحة والرغبة ، إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك ، يغريه على كثرة التردد عليه ، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لإستقبالهم لقضاء وقت الإنتظار بأفضل عن إستخدام تكييف الهواء .
4. تعدد الفروع ، إن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها ، وكثرة الفروع وإنتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود عن البنك بفوائد كثيرة منها [1] :

أ. التيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الإنتقال غلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال .

ب. البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا كثيرة بالمشروعات الكبيرة ، فيتمكن من تقسم العمل على نطاق واسع ويقلل عنده الإحتياطي النقدي إعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع .

ج. توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كبرت الصناعة في منطقة جغرافية ، فإن هذا الكساد لن يؤثر على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحدها ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى .

د. السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى وذلك بعدم الإستعانة بالمرسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التمويل .

أنواع البنوك

البنوك تختلف بإختلاف التسهيلات الإئتمانية التي تحصل عليها (طريقة الخصول على مصادر التمويل) والتي تتوفق على طبيعة النشاط وأخيراً فترة التمويل سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو طويلة ونتيجة لذلك تعددت البنوك لتأخذ الأشكال التالية :

أولاً : البنوك التجارية

هي البنوك التي تعتمد على الحصول على ودائع الأفراد والهيئات سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أوبإخطار وإعادة إستمارتها لفترات قصيرة أو متوسطة الأجل في إستثمارات بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية [2] .

([1]) محمد فتحي البدوي ، **مرجع سابق** ، ص 29 .

([2]) د. مكرم عبد السميع ، **المعاملات المصرفية المحاسبية والإستثمار وتحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : المكتبة المصرية ، 2008م) ، ص 7 .

ثانياً : بنوك الإستثمار

تقوم بتوظيف أصولها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والإشتراك في إنشاء شركات ، وإقتراضها لمدة طويلة ، وقد أنشئ في مصر في الأونة الأخيرة من عام 1974م عدد كبير منها وتتماثل هذه البنوك مع البنوك التجارية في إستقبالها للودائع والتي تمثل جزءاً رئيسياً لنشاطها .

ثالثاً : البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تقل فيها الودائع وتمارس كافة الأنشطة المصرفية والتمويلية والإستثمارية التي تمارسها المصارف التقليدية ولكن وفقاً لأحكام الشريعى الإسلامية ، تحقيقاً لأهداف مالية وإقتصادية وإجتماعية فالبنوك تقبل الودائع إما مقابل حصة من الأرباح التي تحققت أو قبولها دون عائد ، كما أنها تستثمر في المشروعات وتمنح التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل بصفة شرعية متعددة بعيدة عن سعر الفائدة [1] .

رابعاً : البنوك المتخصصة

تسمى ببنوك التنمية وهي تلك التي تهتم في تمويل توعاً معيناً من الأنشطة الإقتصادية عن طريق تمويل المشروعات خطط التنمسة المدرجة في موازنة الدولة وسواء أكانت تغطي الأنشطة العقارية أو الزراعية أو الصناعية ومن الجدير بالذكر أن مصادر أموال تلك البنوك لاتحصل عليها من الودائع وإنما تعتمد في أغلب الأحوال على رأس المال .

خامساً : البنوك الإجتماعية

تتيح البنوك الإجتماعية الوظائف والأنشطة المصرفية مع الجانب الإجتماعي وذلك بدون تعارض بينهما ، حيث قد تمارس لبعض البنوك أعمالها المصرفية العادية إلى جانب ممارستها للجانب الإجتماعي أيضاً ، ويتمثل الجانب الإجتماعي الذي يمكن أن تقوم به البنوك في تقديم القروض الإجتماعية بغير فوائد إلى من يحتاج إليها كما هو الحال عند منح القروض الإجتماعية بغير فوائد إلى من يحتاج إليها كما هو الحال عند منح القروض في حالات الزواج والمرض وقروض الحج وقروض لطلاب الجامعات ، فضلاً عن تلقي أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ، وذلك توسيعاً لقاعدة التعامل الإجتماعي .

سادساً : البنوك الإلكترونية

([1]) د. عبد الله يوسف يعقوب ، **سياسات إستقطاب المدخرات للمصارف** ، (سوريا : مطبعة الصالحي ، 2010م) ، ص 38 .

يقصد بالبنوك الإلكترونية تلك البنوك التي تقدم خدماتها الإلكترونية عن بعد عن طريق شبكة المعلومات الداخلية للبنك ، حيث يوجد إتفاق عام على أن البنوك الإلكترونية تحقق العديد من المزايا لكل من البنوك والعملائ وأهم المزايا [1] :

1. توفير الخدمات المالية للعملائ على مدار 24 ساعة .
2. تقديم معلومات حديثة عن حسابات العملائ .
3. القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة من خلال الإنترنت .
4. إجراء العمليات الحسابية .
5. الحصول على بضائع مالية من البنك سواء من خلال الريد الإلكتروني أو بشكل جزئي من خلال الكاميرات .
6. أما عن الأسباب التي تدفع البنك لهذه التوعية الخدمات الإلكترونية فإنها تتمثل في الأتي [2] :

أ. تخويف إحتمالات فقد البنوك لعملائها الحالين وتحويلهم للبنك الذي يقدم الخدمات المالية الإلكترونية على مدار أربعة وعشرين ساعة .

ب. فرصة لتخفيض تكاليف بناء الفروع .

ج. زيادة درجة مرونة العاملين بالبنك لمواجهة أي تغير في تكنلوجيا الخدمات المصرفية .

د. إعادة خلق إنطباع جديد لدى العملاء عن بنك كبنك متطور تكنلوجياً .

هـ. خلق فرصة التركيز عن القطاعات المستهدفة من العملاء والذين يقضون وسائل الإتصال الإلكترونية من العملاء ورجال الإعمال ذوي الدخول المرتفعة .

سابقاً : البنك المركزية

البنك هو مؤسسة نقدية حكومية لاتهدف للربح بل مسئولة عن النظام المركزي المصرفي والتقدي في الدولة وتوجيه الرقابة والإشراف عليه في سبيل تحقيق أهداف كلية . وعلى وجه التفصيل فإن البنك المركزي في أي دولة يقوم بالوظائف الأتية [3] .

1. إصدار النقود الكتابية

يناط بالبنك المركزي في أي دولة إصدار العملة المتداولة ويتم إصدارها وفقاً لضبط قانونية وتشريعية تحدد نوعية وحجم ومقدار غطاء العملة المصدرة ففي السابق كان الإصدار يتم مقابل رصيد ذهبي بنسبة 100% ومع تطور النشاط الإقتصادي وعدم مرونة العرض العالمي للذهب أصبح الغطاء تتبنى حيث تم التقطية بينة من الأصول تتكون من رصيد ذهبي وأوراق مالية وتجارية وأنواع من العملات

([1]) أحمد محمد غنام ، **البنوك المتخصصة** ، (الخرطوم : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص 54 .

([2]) محمد فتحي البدوي ، **مرجع سابق** ، ص ص 39 ، 40 .

([3]) ناظم محمد نوري ، **النقود والمصارف النظرية النقدية** ، (عمان : دار زهران للطباعة ، 2006) ، ص 172 .

الدولية الرئيسية ثم تم التحول من بعد ذلك إلى قاعدة النقود الإلزامية ، وبموجب ذلك أصبح غطاء العملة الوطنية يتميز في درجة تطور الإقتصاد الوطني وقدراته الإنتاجية .

2. الرقابة على الإئتمان المصرفي

يتميز دور البنك المركزي في إطار هذه الوظيفة في تنظيم النشاط الإئتماني للمصارف وتوجيهه الوجهة السليمة , ويعتبر البعض ان هذه الوظيفة هي الأساسية بالنسبة للبنك المركزي ، وكل قاعدتها من وظائف تعتبر للمصلحة الوظيفية كرخس على الإئتمان وعرض النقود في المجتمع وبالتالي التأثير على النشاط الإقتصادي بما يفضي إلى الإستقرار النقدي والمالي والمد الإقتصادي , ولتحقيق هذه الأهداق فإن التنك المركزي يعتمد على مجموعة أدوات أو وسائل يطلق عليها أدوات السياسة النقدية .

3. وظيفة ينك البنوك والمقرض الآخير

في إطار هذه الوظيفة يقدم البنك المركزي بحفظ حسابات المصارف وإحتياطاتها التقدية وتسوية المعاملات فيما بينها وإقراضها مباشرة أو عادة حفظ أوراقها المالية لتأمين السيولة اللازمة لتنشيط السوق الإئتماني في حالات الفرض المالي .

4. وظيفة بنك الحكومة

يعمل البنك المركزي مستشاراً للدولة حيث يحفظ حساباتهم وتنظيم مدفوعاتها التي لها قروض وفق ضوابط محدودة ويضع خبراته المالية تحت تصرفها [1] .

البناء التنظيمي والإداري في البنوك

لاشك أن طبيعة النشاط الذي تمارسه البنوك على إختلاف أنواعها تلخص في جوانبها عن طبيعة النشاط الذي تمارسه منظمات الأعمال والأفراد [2] .

ومن ثم فإن البناء التعليمي والتكوين الإداري في البنوك حتى يختلف في طبيعته عن نظيره في منظمات الأعمال الصناعية والتجارية , ولخطى من يتصور أن المبادئ والأسس العلمية للتكوين التنظيمي والإداري في البنوك تختلف عن تلك المطبقة أو المعمول بها في منظمات الأعمال الصناعية والتجارية .

من يتصور أن المبادئ الأساسية والأسس العلمية للتكوين التنظيمي والإداري في البنوك مختلف عن تلك المطبقة أو المعمول بها في منظمات الأعمال الصناعية والتجارية وبمعنى أنه رغم إختلاف طبيعة النشاط بين كل من البنوك ومنظمات الأعمال الأخرى إلا أن مبادئ التنظيم والإدارة ولكن الوظائف الإدارية في هذين النوعين من المنظمات واحدة ولاتختلف أيضاً بإختلاف المكان أو الحجم أو الشكل القانوني .

([1]) **المرجع السابق** ، ص 173 .

([2]) علاء نعيم عبد القادر ، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** ، (مصر : دار البداية للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 177.

وإذا كان إهتمام رجل الأعمال قد إختصر حتى أوائل 1940م على دراسة التنظيمات الرسمية لمقاها وأسس بنائها التقليدي فإن التحول الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية نحو دراسة العلاقات غير الرسمية لقيامها وأسس بنائها التقليدي فإن التحول الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية نحو دراسة العلاقات غير الرسمية في العمل والدوافع وأنماط القيادة وتلك الجماعات والرضاء والإثراء الوظيفي وغيرها من جوانب السلوك التنظيمي لايعتبر عدم الإعتراف بطريقة النظرية التقليدية في الإدارة ، بمعنى أن إهتمامات الكلاسيكي أمثال تايلور ، أورويك وغيرهم ما ذالت قائمة حتى الأن ويتم تطبيقها جزئياً أو كلياً ، شهرياً أو سنوياً في جميع المنظمات الحديثة بغض النظر عن طبيعة نشاطها .

وفي هذا الخصوص يشير النص إلى أن المبادئ النظرية التقليدية الخاصة بالتحويط والرقابة وممارسة المسؤلية يمكن إدراجها في جميع المنظمات بصفة عامة ليس هذا فحسب ولكن أصبحت هذه المبادئ المرشد الأساسي الذي يجب أن تبني عليه جميع المنظمات [1] .

المشكلات التي تواجه إدارة البنوك :

1. مشكلة ضعف الملائمة البيئية

ويقصد بالملاءمة وجود التناسب بين عمليتي الإبداع والسحب فقد تزيد عمليات السحب على عمليات الإبداع ، ومن ثم فإنه على إدارة البنك أن تحتاط لذلك بأكثر من وسيلة مثل تشجيع العملاء على إيداع الدخول في معاملاتهم أكثر أماناً والحصول على عوائد حالية أكثر فائدة للعميل .

2. مشكلة سوء معاملة العملاء

حيث أن من الأسباب التي تصرف العملاء عن التعامل مع بنك معين مشكلة سوء المعاملة أو عدم تسهيل إجراء التعامل بين البنوك تعني مزيداً من المزايا التي يمكن أن يتحصل عليها العملاء .

3. مشكلة المنافسة البنكية

وهي تلك المنافسة التي تنشأ بين البنوك بإختلاف أنواعها وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المنافسة المتكافئة بين البنوك تعني مزيداً من المزايا التي يمكن أن يتحصل عليها العملاء .

4. مشكلة الأمن الذاتي للبنك

حيث يتطلب الأمر هنا توفير الحراسة والأمن للبنك وموظفيه وعملائه أثناء تواجدهم في فرع البنك[2].

5. مشكلة ضبط الأرصدة

حيث يتطلب الأمر ضرورة ضبط الأرصدة لكل عميل لكل عملية تعامل .

6. مشكلة الشيكات الباطلة المعيبة

([1]) محمد فتحي البدوي ، **مرجع سابق** ، ص 40 .

([2]) علاء نعيم عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص 178 .

وهي تلك التي لايتوفي لها أرصدة أو رصيد يغطي القيمة المطلوبة للصرف أو الشيكات التي تبطل بسبب عدم صحة التوقيع أو التي لها عيب واضح .

7. مشكلة نقل النقدية

وتعتبر هذه أهم المشاكل التي تواجه البنك ولاسيم عند نقل النقدية والعملات الصعبة لتسليمها للمركز الرئيسي أو البنك المركزي ، الأمر الذي يتطلب حراسة على مستوى كامل ، وقد عهدت بعض البنوك يهذه المهمة إلى شركات متخصصة في هذه العمليات .

8. مشكلة تقويم خدمات مصرفية جديدة

حيث ينظر البعض إلى هذا النشاط على أنه نوع من تدليل العملاء بالإضافة إلى أنه يسبب مزيداً من النفقات غير أنه مع تزايد إعداد البنك أصبح هذا الأمر في غاية الأهمية [1] .

([1]) **المرجع السابق** ، ص 179 .

المبحث الثاني

أهمية ووظائف البنوك التجارية والرقابة الداخلية فيها

تعريف البنك التجاري

يعتبر البنك التجاري من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبوك الودائع ووضع الإئتمان [1] .

كما أن للبنك التجاري تعريف أخر

هو تلك المنشأة المالية التي تقوم بصفة ممتازة بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو الأجل المحدد وتزاول عمليات التمويل الداخلية والخارجي [2] .

ويستنتج الباحثون التعريف الأتي

هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو الدولة لتحقيق أغراض الأخرين وفقاً لأسس معينة .

أهمية البنوك التجارية

تبرز أهميتها من خلال الدور الذي تلعب في تهيئة الأموال وضخها في مجالات إستثمارية متعددة تساهم بشكل أو بأخر في تطور مختلف القطاعات الإقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإغراض إلى مؤسسات بهدف تقديم خدمات متميزة تتضمن البقاء والتمدد والإستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها [3] .

وظائف البنوك التجارية

تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات المتنوعة ، الأمر الذي يحقق لها مسؤليات متزايدة من الربحية وتحسين مستوى الإدارة وتتمثل تلك الخدمات فيما يلي [4] :

1. تمويل الودائع .

([1]) د. منير الهندي ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

([2]) د. فلاح حسن الحسين ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2009م) ص3.

([3]) **المرجع السابق** ، ص 33 .

([4]) د. منير الهندي ، **مرجع سابق** ، ص 12 .

2. منح الفروض وتمويل مشروعات التنمية .
3. يقدم خدمات إستثمارية في مجال دراسات الجدوى الإقتصادية .
4. التحصيل أو سداد المستحقات نيابة عن العميل .
5. شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العميل .
6. إصدار خطابات الضمان (وهي تعهد كتابي من المصرف بقبوك دفع منلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب وذلك في حالة عدم قيان الزبون بالوفاء).
7. تأجير الخذائن الحديدية لسداد إلتزامات الزبائن فيما يتعلق بعملية الإسترداد .
8. تحويل العملة للخارج لسداد إلتزامات الزبائن فيما يتعلق بعملية الإسترداد .
9. تحويل نفقات الصيانة والسفر وإصدار صكوك المسافرين والأعمال الخصية .
10. إدارة الأعمال والممتلكات للعميل .
11. التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية .
12. خصم الأوراق التجارية .
13. تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض .
14. إدخار المناسبات (الزواج والنفقات الدراسية) .
15. دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة .
16. شراء الصكوك الأجنبية .
17. دفع مبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة .
18. خدمات البطاقة الإئتمانية .
19. خدمات الحاسب الإلكتروني .

مما تقدم يلاحظ تطور وإتساع حجم الوظائف لدى البنوك التجارية مما يعني الثقة في التعامل مع المصرف التجاري فضمان تلبية إحتياجات العملاء تزيد من الإقبال في التعامل مع البنك وتطور حجم الإدخار والإستثمار وبالتالي المساهمة الفعالة في تنشيط الإقتصاد .

تمثل الودائع على إختلاف أنواعها ومصادرها المصدر الرئيسي لتمويل البنك لانها تمكنه من خلق الإئتمان بصورة فريدة من نوعها ، فقدرة البنك على تقديم التسهيلات الإئتمانية لاتتوقف عند المبلغ المودع بعد طرح الإحتياطي القانوني وإنما بنفس النسبة من كل مبلغ يودع من المبلغ الأصلي ثانية [1] .

([1]) د. فلاح حسن الحسين ، د. مؤيد عبد الرحمن ، **مرجع سابق** ، ص 34 .

السمات المميزة للبنوك التجارية

تتمثل السمات المميزة للبنوك التجارية في الأتي [1] :

1. الربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالغير في إداراتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الزفع المالي .
2. السيولة : يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبقي أن يكون البنك مستقداً للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى في الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأحيل سداد ماعليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إساعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويرفعهم فجأة سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس .
3. الأمان : يتسم مال البنك التجاري بالصغر إذ لاتزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على اموالهم كمصدر للإستثمار ، فالبنك لايستطيع أن يستوعل خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين ، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك [2] .

أهداف البنك التجاري

تتمثل أهداف البنك التجاري في الأتي :

1. تحقيق أقصى ربحية : ذلك من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت ، وأن أي إنخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه إنخفاض أكبر في الأرباح .
2. تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة : وذلك لما له من تأثير على ثقة الموزعين فيه .
3. تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين : وذلك على أساس رأس المال صغير ولايكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم .

وسائل الدفع في البنوك التجارية

بدأت البنوك في كل أنحاء العالم تقوم بجورها الطبيعي كوسيط بين كل من طرفي المبادلة وفي سبيل أداء هذا الدور قامت بخلق عدة وسائل وصور تلبي كل منها حاجة معينة تظهر أثناء ممارية عمليات المبادلة

([1]) د. منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية – مدخل إتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ص 10 .

([2]) **المرجع سابق** ، ص ص 11 ، 12 .

ولم تتوقف عمليات خلق هذه الوسائل والصور في كل يوم يطالعنا عالم البنوك بوليد جديد يضاف إلى ما إصطلح عليه تسميته وسائل الدفع المستخدمة في تنفيذ عمليات المصرف الأجنبي أو الكامبيو .

وتنقسم وسائل الدفع إلى الأتي [1] :

1. أوراق البنكنوت الأجنبي .
2. أوراق الدفع الخارجية .
3. الشيكات المصرفية .
4. الشيكات السياحية .
5. البورو شيك .
6. خطابات الإعتماد الشخصي .
7. أنظمة الحاسبات الألية .
8. الأنظمة اليدوية عن طريق الحاسبات .
9. الكروت الممغنطة وألات البنك الشخصي .

علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

تتلخص تلك العلاقة عن قيود يفرضها أو تسهيلات يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ، وتلعب البنوك المركزية عدة وظائف ترتبط مباشرة بنشاط البنوك التجارية وهي [2] :

أ. إصدار أوراق النقد .
ب. إصدار الإحتياطي القانوني .
ت. تقرير الإئتمان للبنوك التجارية .
ث. تيسير عملية الإقتراض بين البنوك والمساعدة في تحصيل الشيكات .
ج. التوجيه والأشراف على البنوك التجارية .

أشكال البنوك التجارية

تتمثل أشكال البنوك التجارية في الأتي [3] .

([1]) د. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2003م) ، ص ص 60 ، 61 .

([2]) د. منير إبراهيم هندي ، **مرجع سابق** ، ص 80 .

([3]) **المرجع سابق** ، ص 36 .

1. البنوك التجارية زات الفروع حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد (مديهة أو أكثر من مكان ، أكثر من مدينة) ، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث إختلافات في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع ، وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقويم الإئتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي .
2. البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة (البنوك المحلية) : حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد ويعتبر هذا النوع شائع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقاومة حاجات العملاء .

العوامل الواجب إتخاذها عند إختيار هيكل تنظيمي ملائم للبنك

تتمثل هذه العوامل في الأتي [1] :

1. إختيار النمط الذي يحقق بالإستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة الفنية .
2. إختيار النمط الذي يحقق الإستخدام الأمثل للألات والتحضيرات المختلفة .
3. إختيار النمط الذي يحقق مستوى التنسيق والرقابة المطلوبة لتحقيق الأهداف .
4. أن يسمح النمط المختار بالإستفادة من جميع التخصصات المختلفة المتوفرة .
5. أن يسمح النمط المختار بتحقيق التكامل بين الوحدات المختلفة وجهود الأفراد .
6. أن يتحقق التنسيق بين المهام والوظائف المختلفة عبر توافر نظام جديد ومتطور للإتصال .

يتضح أن إختيار الهيكل التنظيمي الملائم للبنط يأخذ في الحسبان عوامل في معظمها داخلية تضمن تحقيق التكامل المطلوب بين الكادر البشري العامل بالبنك والأدوات أو الوسائل المتاحة بتيسير العمل الممتلكة في وسائك الإتصال والتجهيزات أو الألات الضرورية .

من الضروري أن يعكس الهيكل التنظيمي الأنشطة التي يقوم بها البنك والإدارات الفرعية الأخرى ذات الصلة بالعمل مثل إدارة البحوث والتطوير والعلاقات العامة والتخطيط والمتابعة الأمن والشئون القانونية وغيرها.

وقد يختلف الهيكل التنيمي من بنك لأخر ولكنه من الأهمية بمكان أن يتصف بالبساطة والوضوح لجميع العاملين .

ويمثل الهيكل التنظيمي أساساً لعملية الرقابة ، فالتنظيم الجيد يوفي التحديد الدقيق للمستويات المختلفة ويفوض السلطة المطلوبة لكل جهة بالقيام بواجباتها وإستناداً على ذلك تتم المسائلة عند الضرورة .

([1]) د. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام أبو حقف ، **مرجع سابق** ، ص 400 .

إن قيام المصارف بوظائفها على وجه يعتمد بشكل كبير على تنظيمها على ضمان إنجاز العمل بشكل منظم ودقة المعلومات والبيانات المالية وصحتها [1] .

فإمكان الرقابة الداخلية داخل البنوك يتطلب جهداً كبيراً نظراً لتعدد العمليات والتتابع السريع للنشاط .

يتبقى على المصارف وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها . وهي[2] :

1. نظام لمراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
2. نظام لمعالجة تطبيقات المعلومات ونظام الأمان.
3. نظام لقياس المخاطر .
4. نظام لمتابعة المخاطر والتحكم بها .
5. نظام التوثيق والمعلومات .
6. نظام تقييم نوعية الأصول .

الرقابة الداخلية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية

إستفادت البنوك التجارية من التطور التقني بصورة كبيرة وأصبحت عمليات إدخال البيانات ومعالجتها وكل مخرجات النظام المحاسبي تعالج إلكترونياً ، ويعود ذلك إلى أن العنصر البشري أضاف إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات المحور الذي يجدور حوله النشاط ككل وبالإشارة إلى تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على الرقابة الداخلية يتضح أن لها مزايا تنحصر في الأتي[3] :

1. تحسين التقنية وزيادة الدقة في المعلومات .
2. تسهيل التحليل الإضافي للمعلومات .
3. تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة .
4. تحسين إمكانية الفصل بين المهام .
5. إنخفاض درجة الإعتماد على العنصر البشري .
6. تحقيق الرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية .
7. الإمكانية الضخمة لتخزين البيانات .

ويستنتج الباحثين أن تطبيق إستخراج تكنولوجيا المعلومات في البنوك يختصر الكثير من الوقت والحهد في عمليات التشغيل اليومية ويعزز درجة الثقة والأمان في البيانات .

([1]) التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ، **إتحاد المصارف** ، 1886م ، ص 36 .

([2]) www.bab.com .

([3]) د. عبد الوهاب ميرغني ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 248 .

الفئات التي يهمها أن يظل البنك سائراً في أعمالة على أحسن وجه [1] :

1. إدارة البنك .
2. الهيئة العامة للمساهمين .
3. جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات المصرفية .
4. جمهور الموردين .

تهدف السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى حماية جمهور المتعاملين مع البنك وبالتالي حماية الإقتصاد الوطني فضلاً عن توجيه السياسة الإئتمانية والنقدية للدولة ، يتم تطبيق الرقابة والإشراف من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من الرقابة وهي [2] :

1. الرقابة الداخلية : وهي تطبق من خلال أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك .
2. الرقابة الخارجية : يقوم بها مراجعو حسابات قانونيين غير مرتبطين بإدارة البنك .
3. رقابة البنك المركزي : وتتبع صلاحيتها في الرقابة من خلال قانونها الخاص وقانون البنوك وقانون مراقبة العملة الأجنبية .

تعريف الرقابة المصرفية

أدى تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام إلى تفعيل دور الرقابة المصرفية في سبيل ضبط المخاطر المتوقعة ، إقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة معينة من خلال دراسة القوائم المالية سواء من خلال الرقابة الميدانية أو الرقابة المكتبية للتحقق من مدى إلتزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقالتها الداخلية ، ثم تطوير الأمر بالوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصرف لكشف التدهور في وقت هيكل وأخيراً نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلقة وتزايد المخاطر التاجمة عنها تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوم أوسع وهو نظام رقابة المخاطر [3] :

تعرف الرقابة المصرفية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي

([1]) د. خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 387 .

([2]) خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 387 .

([3]) إتحاد المصارف العربية ، **التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2001م) ، ص 263 .

سليم يساهم في التنمية الإقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها [1] .

كما تعرف بأنها : مجموعة الإجراءات التي تتخذ من خلالها عمليات الفحص والإشراف والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير في سبيل إكتشاف الأنحرافات ومعالجتها لتحقيق أعلى معدلات في الأداء [2] .

عليه يمكن القول أن الرقابة الداخلية تتلخص في مجموعة الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسات النقدية وضوابط أداء القطاع المصرفي بشكل سليم .

أهمية الرقابة المصرفية

تتمثل أهمية الرقابة المصرفية في الأتي [3] :

1. حماية حقوق المودعين .
2. ضمان سلامة توجيه الإستثمارات التي يقوم بها البنك .
3. الدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.
4. تقيم درجة المخاطر على موجودات المصرف والحد منها.
5. منع التركيز في نصيب المصرف من السوق المصرفية.
6. التأكد من إلتزام المصارف بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

إن عملية الرقابة المصرفية على نشاط القطاع المصرفي ضرورية ومهمة جداً ، فهي ضمان للحفاظ على تطبيق الأنظمة التي تخضع لها البنوك والتأكد من تحقيقها لأهداف الموضوعية وتنشيط الدورة الإقتصادية ككل.

تعد رقابة البنك المركزي من أهم اشكال الرقابة المصرفية لأنه يمثل الجهة الرئيسية المسؤلة عن ضمان سلامة وإستمرارية النظام المصرفي ، ويهدف من ذلك إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي وحقوق المساهمين والدائنين للمصرف إضافة إلى التأكد من تقيد المصارف بالقوانين والأنظمة والمحافظة على السيولة وتوفر الإدارة الرشيدة [4] .

([1]) إتحاد المصارف العربية ، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية** ، (عمان : د . ن ، 2003م) ، ص 170 .

([2]) **المرجع السابق** ، ص 172 .

([3]) www.Tihreen.sherrn.com .

([4]) إتحاد المصارف ، **التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف** ، مرجع سابق ، ص 265 .

يتضح مما سبق أن البنك المركزي يقوم بالرقابة الرسمية على البنوك على إختلاف أنشطتها وهو يمثل الجهة الرئيسية المسؤلة عن ضمان سلامة وإستمرارية النظام المصرفي .

يقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك خلال الأدوات التالية [1] .

1. القوانين والأنظمة والتعليمات.
2. التفتيش المباشر.
3. الكشوفات الدورية.

مسئولية الإدارة تجاه الرقابة الداخلية

تعتبر الإدارة هي المسؤلة عن تصميم نظام رقابة داخلية بشكل يمكنها من تقيق الأهداف المرسومة وإكتشاف وتصحيح الأخطاء .

مهما تكن قوة نظام الرقابة الداخلية لاتحصل الإدارة على تأكيد مطلق وإنما تحصل على تأكيد معقول للأسباب التالية [2] :

1. الإعتماد على العنصر البشري والحكم المهني في عملية التصميم أو التنفيذ .
2. إمكانية التواطؤ بين الموظفين الذين يقومون بالوظائف المتعارضة .
3. تجاوز الإدارة نفسها للتعليمات وإختراق نظام الرقابة الداخلية .
4. التغيرات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل .
5. زيادة التكلفة مقابل المنفعة .

بمعنى أن تصميم النظام نفسه عملية مهمة والأهم من ذلك التركيز على عنصر متابعة التنفيذ وتصحيح الإنحرافات .

مخاطر إستخدام التكنولوجيا في الرقابة الداخلية

أهم تلك المخاطر هي [3] :

1. إمكانية الإعتماد على برامج وأنظمة عير دقيقة .
2. فقدان محتمل للبيانات أو حزفها عنداً أو عن طرق الخطأ .
3. تضخم أثر الأخطاء .
4. ضرورة توافر خبرات ومؤهلات معينة في العناصر البشرية القائمة على النظام .

([1]) فائق شقير وآخرون ، **محاسبة البنوك** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2002م) ، ص 333 .
([2]) د. عبد الوهاب ناصر ، شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 80 .
([3]) **المرجع السابق** ، ص 248 .

وعليه فإن نظام الرقابة الداخلية يجب أن ياخذ في الإعتبار ضوابط معينة تساهم في منع وإكتشاف تلك الإنحرافات محتملة الحدوث ومن بين تلك الضوابط [1] :

1. وجود فصل واضح بين اختصاص ومسئوليات المركز الرئيسي والأدارات والأقسام المستفيدة من النظام الإلكتروني .
2. وجود مجموعة للرقابة تقوم بتحقيق الرقابة على البيانات والتأكد من صحة نتائج التشغيل وأن التعامل تم من قبل الأشخاص المصرح لهم .

على الرغم من أهمية التصميم المسليم لانظمة الرقالة الداخلية يكون تنفيذها أمراً صعمباً مالم يتوفر العنصر البشري المؤهل للقيام بالمهام الموكلة إليه على النحو المطلوب ، فالموظفين هم الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نجاح العمل المصرفي وعليه من الضروري من يتم إختيارهم بعناية وتكليفهم مسئوليات تناسب مقدراتهم . لزم ذلك أخذ مايلي في الإعتبار [2] :

1. إختيار الموظفين على أساس تخليل الوظائف وتقدير المؤهلات اللازمة لها .
2. الإهتمام بالتدريب وفقاً لسياسة مرسومة .
3. مراجعة أعمال الموظفين لملاحظة أوجه الضعف وتصحيحها وكلما كبر حجم نشاط البنك يتطلب ذلك زيادة عدد العاملين لضمان التقسيم السليم للعمل ويتطلب ذلك زيادة عدد العاملين لضمان التقسيم السليم للعمل ويتطلب ذلك إحكان رقابة أكثر لضمان الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية .

إن تطبيق نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق الأهداق بصورة مرضية وهو أمر هام للتكلفة ، فعلى المنشأت أن تعتمد الإجراءات التي تتلائم مع إمكانياتها وتحقق الهدف المنشود بصورة معقولة [3] .

يستنتج مما سبق أن البنوك التجارية كأمر أشكال المشآت تعتمد على عدد من العناصر البشرية تقوم بتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ومتابعة سلامتها دون أن تتجاوز تكلفة ذلك المنفعة الموجودة .

كما ينبغي أن يضمن نظام الرابة الداخلية إلتزام طاقة العاملين بإجراءات تطبيق النظام ، حسب تعبير أحد الكتاب (إن عملية الإلتزام بعناصر الرقابة الداخلية ذات أثر جوهري في كفاءة وفعالية النظام ، هذا يعني أن على المنشأة أن تضع إجراءات من شأنها أن تبين مدى إلتزام الموظفين بتعليمات الرقابة الداخلية [4] .

([1]) د. عبد الوهاب ناصر ، شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 249 .

([2]) إتحاد المصارف العربية ، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل إستخدام الحاسبات الإلكترونية** ، (عمان : د . ن ، 1989م) ، ص 296 .

([3]) www.acc4arab.com .

([4]) د. غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2006م) ، ص 212 .

فمن خلال متابعة وتقييم أداء العاملين ويتم ملاحظة أوجه القصور والضعف بإتخاذ الإجراءات التصحيحية وتنفيذ سياسات المساءلة أو التحفيذ .

الغرض الأساسي لنظام الرقابة الداخلية هو تحديد المسئولية وتوزيع الإختصاصات بين الموظفين وحسن إختيار الأفراج للوظائف التي سيستقلونها [1] .

يرى الباحثين أنها كلما كانت الواجبات محددة بدقة وكانت تتناسب مع السلطة الممنوحة أصبح من السهل الحصول على نظام جيد للرقابة الداخلية .

ومن السياسات التي تعتبر عنصراً هاماً في بيئة الرقابة تدريب العاملين والتقييم المستمر لهم كذلك تحديد كيفية تحديد مرتباتهم وكيفية ترقيتهم وتوقيع الجزاءات عليهم [2] .

المخاطر التي تتعرض لها البنوك

من أهم وظائف الرقابة الداخلية وضع الضوابط الرقابية العامة للعمليات التي يقوم بها البنك وحماية مركزه المالي من المخاطر المرتبطة بتلك العمليات .

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما [3] :

1. المخاطر المالية : تتضمن المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك مثل :
   أ. المخاطر الإئتمانية .
   ب. مخاطر السيولة .
   ت. مخاطر التضخم .
   ث. مخاطر أسعار الفائدة .
   ج. مخاطر السمعة .
2. مخاطر العمليات (التشغيل) : تتضمن المخاطر المتولدة من العمليات اليومية للبنك مثل :
   أ. الإختلاس .
   ب. التزوير .
   ت. تزييف العملات .
   ث. عمليات التجزئة الألية .
   ج. السرفة والسطو .

([1]) د. محمد على شحاتة ، **مراجعة وفحص الحسابات** ، (القاهرة : دار النهضة للنشر ، 1977م) ، ص 18 .

([2]) د. عبد الوهاب ناصر ، شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 80 .

([3]) www.bab.com .

ح. الجرائم الإلكترونية .

خ. المخاطر المهنية .

بالنظر إلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك يتضح أنها عديدة ومتشابكة ويصعب السيطرة عليها مالم تضع البنوك سياسات صارمة ولوائح منظمة للعمل واضحة مكتوبة ومعلومة لجى جميع العاملين ورقابة تنفيذ تلك السياسات واللوائح والتأكد على مدى كفائة الأداء مع ضرورة تطبيق أساليب التنبؤ بتلك المخاطر حتى يمكن تفاديها أو تقليل الخسائر الناتجة عن حدوثها [1] .

(1) www.bab.com .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض هذا الفصل من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

بنك الخرطوم[1]

نشأة بنك الخرطوم

بنك الخرطوم هو أول وأقدم بنك في السودان ويعتبر رائد الصناعة المصرفية في السودان وعضو رئيسي في اتحاد المصارف السودانية.

أتت نشأته مبكرة بعد دخول الإستعمار الإنجليزي بسنوات قليلة تحت مسمى **بنك باركليز** في عام1913 ، ليكون فرعاً لبنك باركليز الأم، وهو من أكبر البنوك في انكلترا التي كانت الدولة العظمى تغطي مستعمراتها كل العالم، فأصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل إقليمياً ودولياً مما اكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن. ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك في الإقليم العربي والأفريقي، ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وأفريقيا، فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الأفريقي.

أحداث هامة في نشأة البنك

1. 1913م : تأسيس البنك تحت مسمي ***البنك الإنجليزي المصري***
2. 1925م : تحول إلى بنك باركليز لما وراء البحار.
3. 1954م : تحول اسمه إلى ***بنك باركليز***.
4. 1970م : تم تأميمه؛ وتحولت ملكيته للدولة تحت مسمى ***بنك الدولة للتجارة الخارجية***.
5. 1975م : تم تعديل الاسم ليصبح بنك الخرطوم.
6. 1983م : دمج فيه بنك الشعب التعاوني(بنك مصر سابقا) .
7. 1993م : دمج فيه بنكي الوحدة (البنك العثماني سابقا) والبنك القومي للاستيراد والتصدير.
8. 2002م : تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة.
9. 2005م : دخول بنك دبي الإسلامي كشريك استراتيجي بما نسبته 60% من الأسهم التأسيسة للبنك.
10. 2006م : طرح أسهمه لأول مرة للجمهور للاكتتاب العام بما نسبته 25% من رأس مال البنك الاسمي (المصرح به).
11. 2008م : دمج فيه بنك الإمارات والسودان ليتضاعف رأسماله ويصبح أحد أكبر البنوك في السودان.

---

(1) www.bok-sd.com .

مراحل تطور البنك

كانت حركة التطورات في سوق المال والبورصات تمثل هاجس للمصرفيين في السودان، وراودت هذه الأفكار المصرفيين في بنك الخرطوم فتناولت كتاباتهم ومناقشاتهم تلك الفكرة التي ولدتها روح النقاش عبر تجوالهم ومشاركاتهم في الندوات الإقليمية في الوطن العربي والعالمية في أوروبا، وبدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في مطلع الثمانينات حتى تمت إجازته في1991م، ثم صدر قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية عام1994 ، وبنك الخرطوم يتابع ذلك وبنظرة مستقبلية بادر بنك الخرطوم بتبني فكرة تكوين أول شركة لبنك الخرطوم تعمل فيالأوراق المالية، وتزامن مولد الشركة القومية للمعاملات المالية مع قيام سوق الخرطوم؛ وهي أول شركة في السودان تعمل في مجال الاوراق المالية. وظل بنك الخرطوم يتابع بجد نجاح تجاربه في السوق ؛ ناهيك عن دور الشركة القومية للمعاملات المالية التي أثرت حركة السوق فكانت هي السباقة في الترويج لأسهم الكثير من الشركات السودانية الناجحة ؛ على سبيل المثال وليس الحصر سوداتل التي تعتبر مفخرة لشركات الاتصالات في العالمين العربي والأفريقي، بالإضافة لكون أسهمها الأكثر تداولاً في البورصة. تماشياً مع السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وسياسات البنك المركزى في خصخصة بنوك القطاع العام، كان لبنك الخرطوم والشركة القومية للمعاملات المالية دور الترويج لأسهم بنك الخرطوم داخلياً وخارجياً ونجحا في ذلك، وتم دخول شريك استراتيجى برأسمال خارجي مقدر وهو بنك دبي الإسلامي، إضافةً إلى قطاع واسع من حملة أسهم البنك من داخل وخارج البلاد. وحسب قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية نجح بنك الخرطوم في تكملة راسماله المصرح به والمدفوع في عمليه الطرح ؛ لما نسبته 25% من أسهم البنك. وتمت تلك العملية الترويجية في سهولة ويسر، وتجاوز عائدها المبلغ المطلوب، وكان حصيلة هذا الطرح تسجيل فائض اكتتاب بلغ 200% من المبلغ المستهدف لتكملة رأس مال البنك؛ حيث كان المستهدف 32 مليون دولار، وتم الاكتتاب بـ 72 مليون دولار، الأمر الذي استدعى القيام بعملية تخصيص للأسهم علي المساهمين بنسب محددة، وكان ثمرة هذا العمل مايلي:

1. تمتع بنك الخرطوم بقاعدة عريضة من المساهمين.
2. القيام بعملية تخصيص الأسهم علي المساهمين في وقت وجيز جداً وإرجاع المبالغ الفائضة للمساهمين.
3. طباعة كل شهادات الملكية وتسليمها للمساهمين عبر مراكز الاكتتاب (داخل وخارج السودان) بعد التخصيص مباشرة، وفي زمن قياسي.
4. إدراج أسهم بنك الخرطوم بسوق الخرطوم للأوراق المالية ضمن لوائح الشركات المدرجة بالبورصة بالسوق النظامية ،و كان ذلك في يوم 22 يوليو 2007م، وقد شهد سهم بنك الخرطوم تداول نشط في السوق علي اسهمه منذ الأيام الأولي لأدراجه.

5. تأسيس قسم خاص بشئون المساهمين والأسهم، ووضع نظام عمل متكامل ؛ يعتمد على النظام الآلي (الحاسوب)، وتحديد دورة مستندية متكاملة لعمل ونشاط القسم، وتم تزويده بكادر مقتدر، وقد واكب ذلك إنشاء وإعداد نظام الكتروني جديد معد لآغراض خدمة سجل مساهمي ببنك الخرطوم؛ يعتمد النظام الالكتروني (الآلي) في كل مراحله.
6. وقد أوجب ذلك التداول النشط القيام بحفظ سجلات المساهمين وللأسهم في سجلات منتظمة ودورة مستندية منضبطة لأعمال شئون المساهمين وفق معايير البورصة وقانونها المنظم للاوراق المالية.
7. كان بنك الخرطوم من بين الشركات المساهمة العامة السودانية السبّاقة التي قامت بإيداع سجل مساهميها لدي مركزالايداع والحفظ المركزي ببوصة الخرطوم عند انشائه في يونيو 2008م.

الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة ومساهماته في الشركات الأخرى

يمارس بنك الخرطوم جميع الأعمال المصرفية، وفقاً للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي، ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة؛ بل وأبرزها في البلاد والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعاً وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت اذرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات هامة.. هذا الي جانب قيامه بالاعمال التجارية والمالية والعقارية... إلخ ؛ عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي :

1. الشركة القومية للمعاملات المالية (وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للاوراق المالية).
2. الشركة القومية للتجارة (شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير).
3. الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتي تم تغيير اسمها إلى .
4. الشركة القومية للصرافة.
5. شركة واحة الخرطوم (تدير أكبر مجمع عقاري وفندق في قلب العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك 60% من الأسهم ، إلى جانب مساهمات أخرى في شركات مختلفة.
6. تشمل محفظة البنك الاستثمارية عدد من الأصول العقارية والمباني إلى جانب عدد من الأوراق المالية المتنوعة.

الـــرؤيـــة

أن يكون مصرفاً إسلامياً رائداً، ونموذجاً للتميز، والشريك المفضل للعملاء محلياً ودولياً.

الـرســـالة

- نسعى جاهدين لتحقيق التميز في كل ما نقوم به

- نسعى لأن نكون شريكاً في تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية عالمية المستوى
- نسعى لمواصلة بناء مؤسسة مالية قوية من شأنها أن توفر عوائد تنافسية مع التركيز على الإدارة الحكيمة للمخاطر
- نسعى لأن نكون الوجهة المفضلة للباحثين عن فرص العمل من خلال تمكين موظفينا من تحقيق النجاح بجدارة ليكون هذا النجاح انعكاساً لحرفيتهم العالية ومهاراتهم القيادية وجهودهم الجماعية وروح المبادرة لديهم.
- نهدف لأن نكون شركة رائدة بين أقراننا من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية بما يتماشى مع خصوصية السوق المحلية

"ثقافتنا مبنية على الاعتزاز بما نقوم به، والذي يمثل أيضاً قيمنا الأساسية في العمل – الاحتراف، والاحترام، والنزاهة، والتفاني، والتميز. وهناك معايير للأداء لكافة العاملين على كل المستويات داخل بنك الخرطوم لضمان بذل كل الجهود الممكنة لتقديم هذه القيم عبر كافة مجالات عملنا".

الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

توصل الباحثون إلى النتائج الأتية :

1. وجود رقابة داخلية في البنوك يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.
2. وجود انظمة رقابة داخلية فعالة في البنوك تساعد المراقب الداخلي في أداء عمله بكفاءة.
3. وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في البنوك التجارية.
4. عملية الرقابة المستمرة تساهم في معالجة الأخطاء في حينها مما يؤدي إلى تجنب المخاطر.
5. الرقابة تعتبر مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر.
6. المراجعون الداخليون الذين يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر.
7. وجود أنظمة إلكترونية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.
8. الإعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
9. وجود أنظمة إلكترونية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء.

ثانياً : التوصيات

أوصى الباحثون بالأتي :

1. ضرورة عمل رقابة داخلية في البنوك لمعالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.
2. أهميةعمل انظمة رقابة داخلية فعالة في البنوك لتأدية المراجع الداخلي عمله بكفاءة.
3. الكشف عن ضعف نظام الرقابة الداخلية لتقليل المخاطر في البنوك التجارية.
4. أهمية الرقابة المستمرة لمعالجة الأخطاء في حينها مما يؤدي إلى تجنب المخاطر.
5. ضرورة الرقابة لضبط سير العمل بالبنوك لتفادي المخاطر.
6. ضرورة وجود مراجعون داخليون يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية والقوانين لتقليل المخاطر.
7. أهمية عمل أنظمة إلكترونية في البنوك لتقليل الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.
8. التركيز على الأنظمة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

قـــائمـة الـمـــــــراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. إبراهيم رسلان حجازي ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م).
2. إتحاد المصارف العربية ، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل إستخدام الحاسبات** الإلكترونية ، (عمان : د . ن ، 1989م).
3. إتحاد المصارف العربية ، **التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2001م).
4. إتحاد المصارف العربية ، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية** ، (عمان : د . ن ، 2003م).
5. أحمد حلمي جمعة ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار صفا للنشر ، 2001م).
6. أحمد صلاح عطية ، **أفاق جديدة لمسئوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م).
7. أحمد محمد غنام ، **البنوك المتخصصة** ، (الخرطوم : دار وائل للنشر ، 2001م).
8. أحمد نور ، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1978م).
9. إسماعيل إبراهيم جمعة ، محمد سمير الصبان ، فتحي رزق السواقيري ، **أساسيات المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1993م).
10. التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ، **إتحاد المصارف** ، 1886م .
11. ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض : المملكة العربية السعودية ، 2005م).
12. أمل إبراهيم محمد ، **تفعيل الدور الرقابي لدعم شفافية النظام الإداري والمالي بجمهورية مصر العربية** ، (بنما : مجلة الدراسات والبحوث ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2006م).
13. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005م).
14. أمين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة المعلومات المحاسبية ومسئوليات التقدير** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2009م ،).
15. بشير عباس العلاق ، **إدارة المصارف** ، منشورات جامعة التحري ، ط 2 ، 2001م .

16. بشير عباس العلاق ، **أسس الإدارة الحديثة – نظريات ومفاهيم** ، (عمان : دار البارزودي للنشر والتوزيع ، 1998م).
17. ثناء علي القباني ، **الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والإلكتروني** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
18. ثناء علي القباني ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2006م).
19. خالد أمين عبد الله ، **علم التدقيق الحسابات الناحية النظرية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م).
20. خالد أمين عبد الله ، **علم التدقيق والحسابات من الناحية النظرية والعملية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م).
21. رشا الغول ، **متطلبات الرقابة الداخلية في ظل قانون SOX وأثرها على أخذ المعلومات – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : مكتبة الوفاء القانونية ، 2013م).
22. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2003م).
23. عبد الفتاح الصحن ، د. أحمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1996م).
24. عبد الفتاح محمد الصحن ، فتحي رزق الصواقيري ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).
25. عبد الله يوسف يعقوب ، **سياسات إستقطاب المدخرات للمصارف** ، (سوريا : مطبعة الصالحي ، 2010م).
26. عبد الوهاب ميرغني ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
27. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2003م).
28. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
29. عثمان يعقوب ، **النقود والسياسة النقدية وسوق مال الخرطوم** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م).
30. علاء نعيم عبد القادر ، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** ، (مصر : دار البداية للنشر والتوزيع ، 2008م).
31. غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2006م).

32. فائق شقير وآخرون ، **محاسبة البنوك** ، (عمان : دار المسيرة للنشر ، 2002م).
33. فتحي رزق السواقيري ، د. أحمد عبد الملك ، **دراسات الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2001م).
34. فلاح حسن الحسين ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2009م).
35. محمد السيد الجزار ، **المراقبة الداخلية** ، (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، 1965م).
36. محمد خليل يرعى ، **مقدمة قي النقود والبنوك** ، (د.م ، مكتبة نصفة الشرق للنشر ، د.ت).
37. محمد زكي شافعي ، **مقدمة في البنوك** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1969م).
38. محمد سمير الصبان ، وأخرون ، **الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري تطبيقي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1996م).
39. محمد شوقي عطا الله ، **بحوث في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1982م).
40. محمد على شحاتة ، **مراجعة وفحص الحسابات** ، (القاهرة : دار النهضة للنشر ، 1977م).
41. محمد فتحي البدوي ، **إدارة البنوك** ، (الجيزة : المكتبة الأكاديمية ، 2012م).
42. محمد محمود خيري يوسف ، **دروس وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1986م).
43. محمد محمود يوسف ، **إجراءات تحقيق مراقب الحسابات** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1989م).
44. محمود سحنون ، **الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، (الجزائر : بهاء الدين للنشر ، 2003م).
45. مصطفى عبد الله الهمشري ، **الأعمال المصرفية والسلام** ، (مصر : الشركة العربية للطباعة ، 1972م).
46. مكرم عبد السميع ، **المعاملات المصرفية المحاسبية والإستثمار وتحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : المكتبة المصرية ، 2008م).
47. منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية – مدخل إتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، د. ت).
48. منير إبراهيم هنري ، **إدارة الينوك التجارية – مدخلات إتخاذ القرار** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000م).
49. مهيب الساعي ، د. وهبي عمرو ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار الصفاء للنشر ، 1991م).
50. ناظم محمد نوري ، **النقود والمصارف النظرية النقدية** ، (عمان : دار زهران للطباعة ، 2006).
51. وجدي حامد حجازي ، **المعايير الدولية للمراجعة – شرح وتحليل** ، (القاهرة : دار التعليم الجامعي ، 2010م).

52. وليم توماس ، أمرسون هناي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1989م).

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. أسامة محمد صالح ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م) .
2. الحاج آدم أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .
3. جهاد بدر ، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م) .
4. ساتي عثمان ساتي ، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2007م) .
5. صلاح خضر أحمد ، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي بالمصارف التجارية في السودان** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م) .
6. صلاح عبد الله حسن ، **تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2005م) .
7. عمار أحمد البدوي ، **دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة** ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2001م) .
8. عمر مبشر مصطفى ، **إستخدام التحليل المالي في الرقابة على المصارف بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م) .
9. ميادة أبوبكر قسم السيد ، **دور الرقابة الداخلية في ترقية الأداء بالبيوت التجارية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2008م).
10. ناهض ، محمد الخالد ، **إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2006م).
11. ناهض محمد نمر ، إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية ، (الخرطرم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2006م) .

رابعاً : المواقع الإلكترونية

1. www.bab.com .
2. www.Tihreen.sherrn.com .
3. www.acc4arab.com .
4. www.bok-sd.com .
5. www.bab.com .
6. www.bab.com .

الـمـــــــــلاحـق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكمولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع

إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ، بعنوان : **تقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية** ، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء أرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث فقط .

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ،،،

الباحثون :

سيد محمد سيد علي.

أحمد النور محمد صالح.

إيناس أسامة أحمد حسن.

نوح كرم الطاهر عبد الرحيم.

محمد المجتبى زين العابدين حمد عبد العزيز.

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما يلائمك :

1. العمر :

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2. المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط ☐ بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى ☐

3. التخصص العلمي :

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

4. المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

5. المركز الوظيفي :

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى ☐

6. سنوات الخبرة :

5 سنة فأقل ☐ من 6 – 10 سنة ☐ من 11 – 15 سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني : عبارات الفرضيات

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى : فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية تقود إلى كفاءة البنوك التجارية

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة في البنوك تساعد المراقب الداخلي في أداء عمله بكفاءة.					
2. وجود رقابة داخلية في البنوك يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.					
3. وجود أنظمة رقابة داخلية متشددة في البنوك تعمل على إرباك الموظفين مما يؤدي إلى تقليل الكفاءة.					
4. وجود أنظمة رقابة داخلية متساهلة تعمل على إهمال الموظفين لمهامهم والعمل بإستهتار مما يؤدي إلى تقليل الكفاءة.					
5. توفر الخبرة والمعرفة الكافية في المحاسبين لايتطلب وجود أنظمة جيدة لأداء عملهم بكفاءة.					

الفرضية الثانية : ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في البنوك التجارية.					
2. عملية الرقابة المستمرة تساهم في معالجة الأخطاء في حينها مما يؤدي إلى تجنب المخاطر.					
3. تعتبر الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر.					
4. ضعف نظام الرقابة الداخلية لايؤثر في كفاءة العمل بالبنوك مما لايؤدي إلى زيادة المخاطر.					
5. المراجعون الداخليون الذين يعملون في ظل الخطط والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر.					

الفرضية الثالثة : الإعتماد على التقنية الإلكترونية في عمل البنوك التجارية يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود أنظمة إلكترونية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.					
2. الإعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.					
3. وجود أنظمة إلكترونية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء.					
4. تساعد الأنظمة الإلكترونية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم.					
5. وجود أنظمة إلكترونية جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث.					